

المواكبة المستمرة

نشرة شهرية تجمع ملخصات نصوص أجنبية هامة

العدد السادس عشر: حزيران 2022

إعداد:

مديرية الدراسات الإستراتيجية

المحتويات

- | | |
|----|--|
| 3 | التطورات في العلاقات الأميركية - السعودية ❖ |
| 9 | مقال لأردوغان حول توسع الناتو ❖ |
| 13 | استراتيجية إدارة بايدن تجاه الصين ❖ |
| 17 | موقف الرأي العام الأميركي تجاه المخاطر العالمية ❖ |
| 19 | مقال للرئيس الأميركي حول أوكرانيا ❖ |
| 23 | حان الوقت لـ "الخطة ب" حول إيران ❖ |
| 28 | مقابلة مع وزير الخارجية الأميركي ❖ |
| 35 | آراء صينية حول الاستراتيجية الأميركية تجاه الصين ❖ |
| 39 | تركيا وأمن الطاقة الأوروبي ❖ |
| 43 | واقع الاتفاق الاستراتيجي الجديد بين الولايات المتحدة والسعودية ❖ |
| 49 | مواقف الرئيسين الروسي والصيني في قمة البريكس ❖ |

التطورات في العلاقات الأميركية - السعودية

الموضوع

تناولت وسائل إعلام أميركية وإسرائيلية خلال الأسبوع الأخير من شهر أيار عن إمكانية زيارة الرئيس الأميركي بايدن السعودية ولقائه وليّ العهد محمد بن سلمان ضمن جولته الشرق أوسطية أواخر حزيران، وسط معلومات عن مفاوضات أميركية إسرائيلية سعودية ومصرية لنقل جزيرتي تيران وصنافير للسيادة السعودية. فيما يلي جملة من التعليقات الواردة في مراكز أميركية حول الموضوع.

أبرز التعليقات

- كشف موقع Axios في 3 أيار أنّ البيت الأبيض ومكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي ناقشا عقد اجتماع لزعماء المنطقة كجزء من زيارة الرئيس بايدن إلى الشرق الأوسط في نهاية حزيران¹.
- اجتماع القادة الإقليميين برئاسة بايدن من شأنه أن يشير إلى قيادة الولايات المتحدة والتزامها في الشرق الأوسط في وقت يُنظر فيه إلى الولايات المتحدة على أنها تنسحب من المنطقة.
- إحدى الأفكار التي طُرحت هي "عقد اجتماع بين بايدن وبينيت والعديد من القادة الآخرين من المنطقة إما في "إسرائيل" أو في دولة أخرى كوسيلة لمواصلة زخم قمة النقب التي انعقدت في "إسرائيل" في أواخر آذار ضمن جهود تعزيز اتفاقات أبراهام".
- يريد البيت الأبيض التوصل لاتفاق حول نقل السيادة على جزيرتي تيران وصنافير إلى السعودية قبل زيارة بايدن المرتقبة إلى الشرق الأوسط في نهاية حزيران، والتي قد تشمل السعودية ولقاء ولي العهد محمد بن سلمان، بحسب ما أوردت شبكة CNN في 19 أيار.
- يتولّى متابعة ملفّ التفاوض بين تل أبيب والقاهرة والرياض منسّق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجلس الأمن القومي الأميركي بريت ماكغورك.

¹ Barak Ravid, "Scoop: U.S. explores holding regional leaders' meeting during Biden's Middle East visit", May 3, 2022 <https://www.axios.com/2022/05/03/possible-regional-leaders-meeting-biden-middle-east-visit>

- بریت ماگفورک ومبعوث وزارة الخارجية لشؤون الطاقة أموس هولشتاين وصلا إلى السعودية في 24 أيار لعقد اجتماعات مع المسؤولين السعوديين وبحثا ملف تيران وصنافير وملف زيادة إنتاج النفط².

أبرز تصريحات المسؤولين السعوديين والأميركيين:

- المتحدّث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس أجاب في 25 أيار على سؤال حول زيارة ماگفورک وهولشتاين إلى السعودية: "لا توجد زيارة رسمية للإعلان عنها في الوقت الحالي".
- أكدت المتحدّثة باسم البيت الأبيض كارين جان-بيير تقريراً تحدّث قبل أيام عن زيارة مسؤولين أميركيين إلى السعودية، وقالت إن كبير مستشاري الرئيس الأميركي جو بايدن لشؤون الشرق الأوسط، بریت ماگفورک ومبعوث وزارة الخارجية لشؤون الطاقة عاموس هولشتاين بحثا في الرياض مشاركة المملكة في "أمن الطاقة"، وأجريت مناقشات متعدّدة الأوجه مع السعوديين، حسب قولها.
- سئل وزير الخارجية السعودية فيصل بن فرحان في 25 أيار عن إمكان زيارة بايدن للسعودية خلال جولته فأجاب: "المملكة لا تنظر للشائعات حول زيارة الرئيس الأميركي جو بايدن إلى السعودية، فإذا كانت هناك زيارة سيُعلن عنها من خلال الوسائل الرسمية".
- حول إمكان تطبيع العلاقات السعودية الإسرائيلية قال بن فرحان: "لطالما رأينا التطبيع نتيجة نهائية لمسار التطبيع بين المنطقة و "إسرائيل" سيحقق فوائد لكننا لن نتمكن من جني تلك الفوائد ما لم نتمكن من معالجة قضية فلسطين".

التحليلات والمعلومات الصحافية حول العلاقات السعودية الأميركية الحالية:

- ❖ قالت الكاتبة الأميركية المخضمة لورا روزن في تقرير مطوّل بمدوّنة "دبلوماسيك" بعنوان "هل يجب أن يذهب بايدن إلى السعودية؟"³، أنه وفقاً للعديد من الخبراء الإقليميين والمسؤولين الأميركيين الحاليين والسابقين فإن العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية قد تحسّنت إلى حدّ ما في الأشهر الأخيرة.
- أشارت روزن إلى أن "إسرائيل"، التي تنظر إلى التطبيع مع السعودية باعتباره هدفاً استراتيجياً هي عامل آخر يشجّع جهود إدارة بايدن على التقارب مع الرياض.

² Barak Ravid, "Scoop: U.S. negotiating deal among Saudis, Israelis and Egyptians", Axios, May 24, 2022.

<https://www.axios.com/2022/05/23/saudi-arabia-egypt-israel-red-sea-islands>

³ Laura Rozen, "Should Biden go to Saudi Arabia?", Diplomatic, May 28, 2022.

<https://diplomatic.substack.com/p/should-biden-go-to-saudi-arabia?s=w>

• نقلت روزن عن دانيال شاببيرو، السفير الأميركي الأسبق في "إسرائيل"، قوله: "هناك نقاش داخلي الآن لكيفية التعامل مع السعوديين، خاصة ما إذا كان ينبغي على بايدن السفر إلى هناك، وأعتقد أنّ الفهم السائد في الإدارة، هو أن العلاقات الثنائية أصبحت متوترة للغاية بشكل من المحتمل أن يكون ضارًا بمصالحنا، وأن هناك حاجة إلى إعادة ضبط هذه العلاقات بشكل يدفعها إلى الاستقرار، ويضمن أن تظلّ المملكة متحالفة مع الولايات المتحدة بشكل وثيق، وألا تنجرّف نحو روسيا والصين، وبالطبع أن تستجيب لحاجات واشنطن وحلفائها في لحظات الأزمات، لزيادة إنتاج النفط، وخفض أسعاره، وتشديد العقوبات على موسكو وتنويع إمدادات الطاقة لأوروبا، فقد أصبح هذا الأمر قضية استراتيجية، تحتاج الإدارة إلى محاولة إصلاحه".

• نقلت روزن عن متحدث باسم مجلس الأمن القومي الأميركي قوله: "ليس لدينا رحلة إلى المملكة العربية السعودية في الوقت الحالي"، مضيفاً: "لقد ساعدت الدبلوماسية -على مدى الأشهر الأخيرة- في إرساء أول وقف شامل لإطلاق النار في اليمن، منذ أكثر من ست سنوات، وكان الهدف من زيارات بريت ماكغورك وعاموس هوشتاين للمنطقة، هو متابعة المحادثات في مجموعة من القضايا، بما في ذلك أنشطة إيران المزعمة للاستقرار، وضمان استقرار إمدادات الطاقة العالمية، وقضايا إقليمية".

• نقلت روزن أيضاً عن باحثين في معهد الشرق الأوسط عادوا للتوّ من زيارة إلى الرياض التالي:

- "العلاقات الأميركية السعودية تحسّنت في الأشهر الأخيرة، بعد أن كانت قد وصلت إلى مستوى متدنٍ، لكن يريد كلا الجانبين، خاصة الجانب السعودي، التوصل لتقدّم جوهري، قبل عقد اجتماع رفيع المستوى بين البلدين، ويبدو أنه في الأسابيع الأخيرة حصل هذا التقدّم الملموس بالفعل".
- "زيارة مدير وكالة المخابرات المركزية الأميركية بيرنز إلى الرياض، منتصف نيسان الماضي، ساعدت في تمهيد الطريق لتحسّن العلاقات، كما ساعدت المشاورات التي أجراها نائب وزير الدفاع السعودي في واشنطن، أواخر أيار، في استكشاف القضايا المطروحة على الطاولة التي يودّ الجانبان العمل عليها".
- "يؤكد كبار المسؤولين السعوديين أنه حتى لو ضخّوا المزيد من النفط سيكون هناك نقص في قدرات التكرير الغربية لتحويل الكثير من هذا النفط الخام إلى بنزين، لكن المحلّين يعتقدون أن "أوبك بلس" يضحّ حالياً مليوني برميل يومياً أقلّ ممّا تعهّد به، نظراً لأن العديد من دول المنظّمة -على ما يبدو- غير قادرة على الوفاء بحصصها، ومن المقرر أن تنتهي اتفاقيات إنتاج "أوبك بلس" الحالية في أيلول المقبل".

• نقلت روزن عن مصدر أميركي مطلع لم تسمه أنه "من المتوقع تجديد الإدارة الأميركية المخزونات السعودية من الصواريخ "جو-جو" المستخدمة في إسقاط طائرات الحوثرين من دون طيار، التي تقدر الولايات المتحدة أن السعوديين يستخدمونها بشكل دفاعي، كما طلب السعوديون صواريخ دقيقة التوجيه، لاستهداف طائرات من دون طيار تابعة للحوثرين داخل اليمن، الأمر الذي يشير المصدر إلى أنه قد لا يكون وشيكاً، لأن الإدارة تخشى استخدامها بشكل عدواني وإلحاق الضرر بالمدنيين اليمنيين".

• ونقلت روزن عن مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية تعليقه على طلب السعودية تحديث الترسانة الصاروخية قائلاً:

▪ "كان هناك أكثر من 400 هجوم عبر الحدود العام الماضي شنها الحوثرين بدعم إيراني، ما أثر في البنية التحتية والمدارس والمساجد وأماكن العمل السعودية، وعرض السكان المدنيين للخطر، بمن فيهم 70 ألف أميركي يعيشون في المملكة".

▪ "لدى الولايات المتحدة عدد من الأدوات المتاحة لمساعدة السعودية في تعزيز قدرات دفاعها الجوي، بما في ذلك المبيعات العسكرية الأجنبية لمعدات مثل صواريخ (جو-جو) التي تنشر من الطائرات السعودية، التي كان لها دور فعال في اعتراض الهجمات الصاروخية والأنظمة الجوية، من دون طيار المستمرة على المملكة، كما يمكننا دعم جهود السعودية للدخول مع جيرانها في عملية قدرات أميركية المنشأ إضافية حسب حاجة مخزوناتهم، فقد انتهى دعم العمليات الهجومية للتحالف الذي تقوده السعودية في اليمن، بما في ذلك تعليق شحنات من الذخائر (جو-أرض) التي كانت متوقفة".

• نقلت روزن عن خبراء في العلاقات السعودية الأميركية قولهم إنه "من الخطورة بمكان أن يسافر بايدن إلى المملكة العربية السعودية، من دون أن يعرف ما الذي سيحصل عليه في المقابل، والحقيقة أننا نعلم ما يجب أن يكون هذا المقابل، وهو إنتاج النفط، على أن الإدارة الأميركية لن تقول ذلك".

• وفي ما يتعلق بما إذا كانت زيارة بايدن للسعودية يمكن أن تكون في سياق الخطوات المحتملة لزيادة التطبيع السعودي الإسرائيلي، أشار بعض الخبراء إلى أن المملكة قد لا تكون مستعدة لاتخاذ خطوات علنية كبرى في هذه المرحلة.

• ونقلت الكاتبة الأميركية روزن عن الصحفي الإسرائيلي نداف إيال الذي كان يغطي التحركات السعودية الإسرائيلية قوله لها: "لقد تحدثت مع مصدر أميركي عاد من الرياض الأسبوع الماضي، وقد اقترح إبقاء الآمال الإسرائيلية متواضعة قدر الإمكان". وأضاف: "لا أستطيع أن أفهم سبب ذهاب بايدن إلى هناك، إذا

لم يكن سيحصل على إنتاج النفط، إضافة إلى نوع من الإشارات الإقليمية الإيجابية، أما في ما يتعلق بالبنية الأمنية فهي موجودة بالفعل، بما في ذلك هذه الاجتماعات المهمة".

▪ وفي مقال بعنوان "محمد بن سلمان على وشك الحصول على ما يريده من بايدن" أكد الكاتب الأميركي ديفيد إغناطيوس - المقرب من وكالة المخابرات المركزية - أن بايدن سيزور السعودية ويلتقي وليّ عهدا محمد بن سلمان في أواخر حزيران. وأبرز ما كشفه إغناطيوس في مقاله:

- يعتزم بايدن زيارة الرياض في أواخر حزيران، بعد توقف في فلسطين المحتلة للقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت. وأثناء وجوده في السعودية، التي تستضيف مجلس التعاون الخليجي هذا العام، من المرجح أن يلتقي الرئيس بايدن بقيادة دول عربية صديقة أخرى، مثل الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر. لكن المحور العاطفي سيكون مصافحة بايدن لوليّ العهد السعودي محمد بن سلمان.
- عاملان جديان حاسمان بالنسبة إلى البيت الأبيض في عهد بايدن قد أثرا على قرار الأخير لتحسين العلاقات مع السعودية هما: الأول هو الحرب في أوكرانيا، وحاجة بايدن إلى مساعدة السعودية في تنظيم سوق النفط. والثاني هو رغبة "إسرائيل" القوية في أن يقوم بايدن بتطبيع العلاقات مع محمد بن سلمان والمملكة كجزء من إعادة اصطافاف واسعة تُختصر بـ "اتفاقيات أبراهام".
- نقل إغناطيوس عن مسؤول إسرائيلي قوله: "نعتقد أنّ السعودية لاعب مهمّ في المنطقة وخارجها. نحن نؤيد بشدة توثيق العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية، في سياق تحقيق الاستقرار في المنطقة، واحتواء إيران، وتطبيع العلاقات مع "إسرائيل"، وتحقيق الاستقرار في سوق الطاقة".
- رحلة بايدن إلى الشرق الأوسط أنعشت بعض الآمال في فرصة التقاط صورة ثلاثية تجمع كلاً من بايدن وبينيت ومحمد بن سلمان، لكن الوقت لم يحن بعد. فحالياً من المحتمل أن يكون الناتج الرئيسي للزيارة هو اتفاق سعودي رسمي للسماح بالتحليقات الجوية الإسرائيلية في أجواء السعودية.
- كشف أنّ "إسرائيل" حالياً "تضغط بقوة للتقارب بين الولايات المتحدة والسعودية نظراً لأهمية الأمر من الناحية السياسية، وذلك لأنّ السعودية لديها اليوم عدد قليل من المؤيدين السياسيين في واشنطن".
- من وجهة نظر واشنطن، قد تنفصل المملكة عن روسيا في ما يسمّى كارتل منتجي "أوبك بلاس"، وتوافق على إنتاج المزيد من النفط ودعم زيادة إنتاج مماثلة من قبل الإمارات العربية المتحدة. من شأن ذلك أن يخفّف أسعار النفط ويعزّز الاقتصاد العالمي ويقوّض روسيا دفعة واحدة مما يمنح بايدن دفعة سياسية يحتاج إليها بشدّة.
- ولاحظ إغناطيوس أنّ "محمد بن سلمان خلص إلى أنّ أي تنازلات أكبر سيُنظر إليها في الداخل على أنّها علامة ضعف وليست ضرورية، ومن الواضح أنّه نجح بالإفلات من العقاب".

مقال لأردوغان

حول

توسّع الناتو

الموضوع

مقال للرئيس التركي رجب طيب أردوغان نشره موقع The Economist بتاريخ 30 أيار 2022 يشرح فيه سبب رفض بلاده انضمام السويد وفنلندا إلى حلف الناتو.

نصّ المقال

تحدّثت الحرب في أوكرانيا الحكمة التقليدية حول النظام الدولي القائم على القواعد ومنافسة القوى العظمى والأمن الأوروبي الأطلسي. كما بعثت التطورات الأخيرة روحاً جديدة في حلف الناتو، الذي يمكن القول إنه أعظم تحالف عسكري في التاريخ.

كانت تركيا حليفاً فخوراً لا غنى عنه للناتو منذ 70 عاماً. انضمت بلادنا إلى الحلف في عام 1952، بعد أن أرسلنا قوات إلى كوريا للدفاع عن الديمقراطية والحرية. خلال الحرب الباردة وفي أعقابها كانت تركيا قوة استقرار وقوة للخير في الشرق الأوسط والقوقاز ومناطق البحر الأسود. كما انتشرت القوات التركية في أجزاء كثيرة من العالم، من كوسوفو إلى أفغانستان، كجزء من مهمات الناتو.

في الوقت نفسه استثمرت بلادنا مليارات الدولارات في صناعتها الدفاعية مما عزز قدراتها الدفاعية. أدت هذه القدرة الإضافية إلى تطوير المنتجات العسكرية التي كان لها تأثيرها في مختلف مسارح الحرب، بما في ذلك أوكرانيا. في الواقع، ساهمت قدرة تركيا المتزايدة أيضاً في مرونة الناتو وقوته. في حين كان شركاؤنا يقدرّون دائماً المساهمات التركية في مهمة الأمن الجماعي لحلف شمال الأطلسي، فإنهم سرعان ما كانوا ينسونها عندما لم تكن هناك تهديدات لأمنهم القومي. شركاؤنا الذين لا يتذكرون سوى أهمية تركيا في الأوقات المضطربة، مثل الأزمة في البلقان، اعتقدوا خطأً أنه يمكن تحقيق الاستقرار على المدى الطويل بدون تركيا. وهكذا، بعد القضاء على التهديد المباشر، تجاهلوا الحقائق الجيوسياسية والتهديدات المحتملة التي قد تظهر في المنطقة. ولا داعي للقول إن هذه الأحلام الكاذبة لم تدم طويلاً نتيجة الأزمات الدولية.

تغيّرت التهديدات التي تستهدف الأمن والسلام الدوليين في السنوات الأخيرة، مما دفع الكثيرين إلى الاعتقاد بأن الناتو كان منظّمة "عفى عليها الزمن" وتوقفت عن خدمة هدفها. حتى أن إيمانويل ماكرون قال في عام

2019 إن التحالف يعاني من "موت دماغي". نفس الأشخاص تساءلوا عن دور تركيا داخل الناتو. كلف هذا المزيج من التفكير الرغبوي الاستثنائي وقصر النظر الاستراتيجي الشديد التحالف ضياع سنوات عديدة. ومع ذلك رفضت تركيا الاعتقاد بأن المواقف قصيرة النظر والمتهورة أحياناً لبعض الدول الأعضاء تعكس موقف الناتو ككل. بل على العكس تماماً، شدّدنا على أهمية الناتو ودعونا الدول الأعضاء إلى اتخاذ الخطوات اللازمة، والتي تضمّنت تحديث مهامّ الناتو لتغطية التهديدات الناشئة وجعل المنظمة أكثر صلة بالتحديات الجيوسياسية والعالمية الجديدة. كان هذا النداء يتماشى مع استجابة أمتنا لعدم الاستقرار المتعمّق في النظام الدولي أيضاً.

وبهذا المعنى، جادلت تركيا بأن الناتو - مثل جميع المنظمات الدولية الأخرى - يجب أن يقوم بتنفيذ إصلاحات معينة للتعامل مع التهديدات الأمنية الناشئة. فيما يتعلق بالإرهاب على وجه التحديد، فإن الافتقار إلى العمل الجماعي، على الرغم من الهجمات المباشرة ضدّ العديد من الدول الأعضاء، قوّض التعاون الأمني وغدّى عدم الثقة العميق بين مواطني دول الناتو بشأن المنظمة. سلّطت تركيا الضوء على هذا الاتجاه في جميع قمم الناتو وأكّدت أن التعاون الدولي أمر حيوي لتحويل الحرب ضد الإرهاب. أردنا أن يتعاون الناتو بشكل أفضل في القضايا الاستخباراتية والعسكرية عند التعامل مع المنظمات الإرهابية، ليس فقط لمنع الهجمات الإرهابية ولكن أيضاً للحدّ من تمويل الإرهاب والتجنيد داخل حدود الناتو. نحن نطلّ ملتزمين بهذا الموقف. وبالمثل، قدّمنا مطالب مشروعة وضرورية لحلف الناتو، مع اندلاع حروب أهلية متعدّدة في جوار تركيا، لضمان أمن حدودنا ومجالنا الجوي وكذلك الأمن البشري، حيث ظهرت أكبر موجة من اللاجئين منذ الحرب العالمية الثانية في المنطقة. بعد التخلّي عنا، تعامل بلدنا مع كل تلك الأزمات بنفسه ودفع ثمناً باهظاً خلال ذلك الجهد. ومن المفارقات أن أيّ خطوة تُتخذ تحت مظلة الناتو كانت ستُجهّز التحالف للصراعات والأزمات المستقبلية على حدوده.

الوضع الجديد الذي انبثق عن الحرب في أوكرانيا يثبت أن توقّعات تركيا ودعواتها كانت دقيقة. بعض الدول الأعضاء، التي أدركت فجأة موقع تركيا الجيوسياسي، لأن هذا الصراع تسبّب في اضطراب واسع النطاق، رأت أن أمتنا كانت على حقّ في اتخاذ خطوات معينة في الماضي. كانت تركيا محقّة في مطالبة أعضاء الناتو بالاستعداد للتحديات الجيوسياسية القادمة، وعلى الرغم من أولئك الذين جادلوا بأن الناتو غير ذي صلة، كانت تركيا محقّة تماماً في القول بأن المنظمة ستكون ذات أهمية متزايدة.

نظراً لأن جميع حلفاء الناتو يقبلون الأهمية الحاسمة لتركيا بالنسبة للحلف، فمن المؤسف أن بعض الأعضاء يفشلون تماماً في تقدير بعض التهديدات التي يتعرّض لها بلدنا. تؤكّد تركيا أن قبول السويد وفنلندا ينطوي على مخاطر على أمنها ومستقبل المنظمة. لدينا كل الحقّ في أن نتوقّع من تلك الدول، التي تتوقّع أن يأتي

ثاني أكبر جيش في الناتو للدفاع عنها بموجب المادة 5، منع التجنيد وجمع الأموال والأنشطة الدعائية لحزب العمال الكردستاني، الذي يعتبره الاتحاد الأوروبي وأميركا كياناً إرهابياً.

تريد تركيا من الدول المرشحة كبح جماح أنشطة كل التنظيمات الإرهابية وتسليم أعضاء هذه التنظيمات. قدّمنا أدلة واضحة إلى السلطات في هذه البلدان وانتظرنا اتخاذ إجراء بشأنها. كما تريد تركيا من هذه الدول أن تدعم عمليات مكافحة الإرهاب التي يقوم بها أعضاء الناتو. الإرهاب تهديد لجميع الأعضاء ويجب على الدول المرشحة أن تدرك هذا الواقع قبل الانضمام. ما لم يتخذوا الخطوات اللازمة، لن تغير تركيا موقفها من هذه القضية.

علاوة على ذلك، تؤكد تركيا أن جميع أشكال حظر الأسلحة - مثل الحظر الذي فرضته السويد على تركيا - لا يتوافق مع روح الشراكة العسكرية تحت مظلة الناتو. مثل هذه القيود لا تقوّض أمننا القومي فحسب بل تضرّ بهويّة الناتو أيضاً. لقد أدّى إصرار السويد وفنلندا الذي لا هوادة فيه على الانضمام إلى الحلف إلى إضافة عنصر غير ضروري إلى جدول أعمال الناتو.

ويمثّل اعتراض تركيا على قبول السويد وفنلندا، اللتين ظلّتا على الحياد حتى آخر التطوّرات، خطوة حاسمة تم اتخاذها نيابة عن جميع الدول التي استهدفتها المنظّمات الإرهابية حتى الآن. في نهاية المطاف الإرهاب ليس له دين أو أمة أو لون. إن وقوف كل دولة عضو بشكل حاسم في وجه أي منظّمة تهدف إلى إلحاق الضرر بالسكان المدنيين هو أحد أهداف الناتو الأساسية. لا يوجد بلد يتمتّع بأي امتياز في هذا الصدد. عندما يتعلّق الأمر بحلّ المشكلات وتعزيز السلام والأمن العالميين فقد لا تكون هناك دائماً طرق مختصرة. ومع ذلك يمكن اختصار طريق النجاح من خلال اتخاذ خطوات جريئة وضرورية على طول الطريق. إن موقف السويد وفنلندا من مخاوف الأمن القومي واعتبارات البلدان الأخرى، التي ترغبان في أن تكونا حليفين معها، سيحدّد إلى أيّ مدى ترغب تركيا في أن تكون حليفة مع تلك الدول.

إن جهل وتطفّل أولئك الذين يجرؤون على التشكيك في العلاقة بين تركيا، التي تبنت نهجاً إيجابياً وبناءً فيما يتعلّق بتوسّع الحلف في الماضي، وبين حلف الناتو لا يغيّر موقفنا. إن بلدنا، المنفتح على جميع أشكال الدبلوماسية والحوار، يوصي بشدّة بالتركيز على إقناع المرشّحين بتغيير مواقفهما. لا يمكن لأي دولة لا ترغب في محاربة الإرهاب إخبار السلطة في أنقرة بما يجب أن تفعله. نعتقد أن سُمعة التحالف ومصداقيته ستكونان في خطر إذا اتبع أعضاء الناتو معايير مزدوجة فيما يتعلّق بمكافحة الإرهاب.

استراتيجية إدارة بايدن تجاه الصين

الموضوع

خطاب وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن في جامعة جورج واشنطن تحت عنوان "منهاج الإدارة الأميركية تجاه جمهورية الصين الشعبية" بتاريخ 26 أيار 2022. يُعتبر هذا الخطاب أشمل تصريح معلن عن استراتيجية بايدن غير المعلنة تجاه الصين والتي جرت صياغتها في خريف 2021 وتأجل إعلانها بسبب الوباء ثم الحرب الروسية في أوكرانيا وأيضاً ربما لعدم اكتمال الإجماع حولها داخل الإدارة. نعرض فيما يلي أبرز النقاط التي تضمنتها كلمة بلينكن بعدما عمدنا إلى تفرغها كاملة من الفيديو المسجّل.

خلاصة الخطاب

حول النظام الدولي

- من أجل بناء المستقبل الذي يسعى إليه الأميركيون والشعوب حول العالم، يجب أن ندافع عن النظام الدولي القائم على القواعد وإصلاحه- نظام القوانين والاتفاقيات والمبادئ والمؤسسات التي اجتمع العالم لبنائها بعد حربين عالميتين بغرض إدارة العلاقات بين الدول ومنع الصراعات.
- لا نريد أن نكتفي بالحفاظ على النظام الدولي بل نريد تحديثه والتأكد من أنه يمثل مصالح كافة الدول والمناطق وقيمتها وأمالها، صغيرة كانت أو كبيرة.
- حتى مع استمرار حرب الرئيس بوتين، سنواصل التركيز على أخطر تحدّ طويل الأمد يواجه النظام الدولي، وهو التحدي الذي تمثله جمهورية الصين الشعبية. الصين هي الدولة الوحيدة التي تنوي إعادة تشكيل النظام الدولي، وتلجأ بشكل متزايد إلى القوة الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية لتحقيق ذلك.
- عندما كانت روسيا تحشد قوّاتها بشكل واضح لغزو أوكرانيا، أعلن الرئيس شي والرئيس بوتين أنّ الصداقة بين بلديهما- وأنا أقتبس هذه العبارة-"بلا حدود". وبينما كان الرئيس بايدن يزور اليابان هذا الأسبوع، أجرت الصين وروسيا دورية استراتيجية حدودية في المنطقة. إن دفاع بكين عن حرب الرئيس بوتين

الرامية إلى محو سيادة أوكرانيا وتأمين مجال نفوذ في أوروبا يجب أن يدق جرس الإنذار لكل من يعتبرون منطقة المحيطين الهندي والهادئ موطنًا لهم.

- لا يمكننا الاعتماد على أن بكين ستغيّر مسارها، لذلك سنشكّل بيئة استراتيجية حولها تعزّز رؤيتنا لنظام دولي مفتوح وشامل.
- يمكن تلخيص استراتيجية إدارة بايدن في ثلاث كلمات لتحقيق النجاح في هذا العقد الحاسم، ألا وهي "الاستثمار والتوافق والتنافس". سنستثمر في أسس قوّتنا هنا في الوطن، أي قدرتنا التنافسية وابتكارنا وديمقراطيتنا، وسنعمل على تنسيق جهودنا مع شبكة الحلفاء والشركاء الخاصة بنا للعمل من أجل هدف مشترك ولصالح مشترك. ومن خلال تسخير هذين الأمرين الرئيسيين، سننافس الصين للدفاع عن مصالحنا وبناء رؤيتنا للمستقبل.

1- عن الاستثمار في قوّتنا

- تقوم إدارة بايدن باستثمارات بعيدة المدى في المصادر الأساسية لقوّتنا الوطنية، بدءًا من استراتيجية صناعية حديثة للحفاظ على تأثيرنا الاقتصادي والتكنولوجي وتوسيعه، وجعل اقتصادنا وسلاسل التوريد لدينا أكثر مرونة، وشحذ ميزتنا التنافسية.
- بدعم من الحزبين في الكونغرس، سنقوم باستثمارات تاريخية في البحث والابتكار، بما في ذلك مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية والحوسبة. هذه هي المجالات التي عقدت بكين العزم على قيادتها، ولكن بالنظر إلى مزايا الولايات المتحدة لن نخسر هذه المنافسة.
- من أقوى المزايا وأكثرها سحرًا في الولايات المتحدة أننا لطالما كنّا وجهة للموهوبين من كافة أصقاع العالم، وينطبق هذا الكلام على ملايين الطلاب من الصين الذين أثروا في مجتمعاتنا وأقاموا روابط مع الأميركيين لمدى الحياة. لقد أصدرنا أكثر من 100 ألف تأشيرة للطلاب الصينيين خلال أربعة أشهر فحسب في العام الماضي وعلى الرغم من الوباء- وهذا أعلى معدّل لدينا على الإطلاق. لا تكتفي أفضل المواهب العالمية بالدراسة هنا، بل تبقى هنا، على غرار أكثر من 80 بالمئة من الطلاب الصينيين.
- لدينا خلافات عميقة مع الحزب الشيوعي الصيني والحكومة الصينية- ولكن هذه الاختلافات بين الحكومات والأنظمة- وليست بين شعوبنا.

2- التوافق مع حلفائنا وشركائنا لتعزيز رؤية مشتركة للمستقبل.

- منذ اليوم الأول، تعمل إدارة بايدن على إعادة تنشيط شبكة التحالفات والشراكات الأميركية التي لا مثيل لها وإعادة الانخراط في المؤسسات الدولية.
- نحن نشجّع الشركاء على العمل معًا ومن خلال المنظّمات الإقليمية والعالمية، ونحن نقيم تحالفات جديدة لتقديمها لشعبنا ولمجابهة اختبارات القرن المقبل لا سيّما في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

- تشترك الولايات المتحدة في الرؤية التي تتبناها الدول والشعوب في مختلف أنحاء المنطقة، ألا وهي أن تكون منطقة المحيطين الهندي والهادئ حرّة ومفتوحة، وتكون فيها البلدان حرّة في اتخاذ قراراتها السيادية، وتتدفق فيها السلع والأفكار والأشخاص بحريّة وتستجيب الحوكمة فيها للناس.
 - نحن نبني الجسور بين شركائنا في المحيطين الهندي والهادئ وأوروبا، بما في ذلك من خلال دعوة الحلفاء الآسيويين إلى قمة ناتو في مدريد الشهر المقبل.
 - في هذه الفترة العصيبة، قمنا وحلفاؤنا بإعادة تنشيط حلف ناتو الذي أصبح اليوم قويًا كما دائمًا. وتهدف هذه الإجراءات جميعها إلى الدفاع عن النظام القائم على القواعد وإصلاحه بحسب الضرورة.
- 3- بفضل زيادة الاستثمارات في الداخل وزيادة التوافق مع الحلفاء والشركاء، نحن في وضع جيد للتغلب على الصين في المجالات الرئيسية.**

- تريد بكين أن تضع نفسها في مركز الابتكار والتصنيع العالمي وزيادة اعتماد الدول الأخرى عليها تكنولوجياً، ثم استخدام هذا الاعتماد لفرض تفضيلاتها في السياسة الخارجية.
- نحن نشحذ أدواتنا لحماية قدرتنا التنافسية التكنولوجية. ويتضمن ذلك ضوابط تصدير جديدة وأقوى للتأكد من عدم وقوع ابتكاراتنا المهمة في أيدي أشخاص غير مناسبين. نعتقد أن ثمن الدخول إلى سوق الصين لا ينبغي أن يكون التضحية بقيمتنا الأساسية أو مزايا تنافسية وتكنولوجية طويلة الأجل ونتوقع من مجتمع الأعمال أن يفهم ذلك.
- لا تريد الولايات المتحدة فصل اقتصاد الصين عن اقتصادنا أو الاقتصاد العالمي، على الرغم من أنّ بكين تسعى من خلال خطابها إلى الفصل غير المتكافئ وإلى جعل نفسها أقلّ اعتمادًا على العالم والعالم أكثر اعتمادًا عليها.
- بينما نردّ بمسؤولية على الممارسات غير العادلة ذات الصلة بالتكنولوجيا والاقتصاد، سنعمل على الحفاظ على العلاقات الاقتصادية والشعبية بين الولايات المتحدة والصين وبما يتوافق مع مصالحنا وقيمتنا.
- لا ينبغي أن تؤدي المنافسة مع الصين إلى الصراع، ونحن لا نسعى إليه. سنعمل على تجنبه، ولكننا سندافع عن مصالحنا ضد أيّ تهديد. وتحقيقًا لهذه الغاية أصدر الرئيس بايدن تعليمات لوزارة الدفاع حتى تعتبر الصين التحدي الذي يترافق معها، من أجل أن نضمن بقاء جيشنا في المقدمة.
- سنسعى للحفاظ على السلام من خلال نهج جديد نسّميه "الردع المتكامل" الذي يجمع الحلفاء والشركاء ويعمل عبر المجالات التقليدية والنووية والفضائية والمعلوماتية وبالاعتماد على قوتنا المعززة في الاقتصاد والتكنولوجيا والدبلوماسية.
- تعمل الإدارة على تحويل استثماراتنا العسكرية بعيدًا عن المنصات المصمّمة لصراعات القرن العشرين إلى أنظمة أطول مدى يصعب العثور عليها ويسهل تحريكها. نحن نعمل على تطوير مفاهيم جديدة لتوجيه

كيفية قيامنا بالعمليات العسكرية، ونقوم بتنويع وضع قوّتنا وبصمتنا العالمية وتقوية شبكاتنا والبنية التحتية المدنية الحيوية والقدرات الفضائية. وسنساعد حلفاءنا وشركاءنا في المنطقة على تعزيز قدراتهم غير المتكافئة هي أيضًا.

- فيما يتعلّق بتايوان، تظلّ الولايات المتحدة ملتزمة بسياسة "صين واحدة" التي يسترشد بها "قانون العلاقات مع تايوان" والبيانات المشتركة الثلاثة والتأكيدات الستّة.
- نحن لا نؤيّد استقلال تايوان، ونتوقّع حلّ الخلافات عبر المضيّق بالوسائل السلميّة. ما زلنا مهتمّين بالسلام والاستقرار عبر مضيق تايوان. وسنواصل الوفاء بالتزاماتنا بموجب قانون العلاقات مع تايوان لمساعدة هذه الأخيرة في الحفاظ على قدرة كافية للدفاع عن النفس، و"الحفاظ على قدرتنا على مقاومة أيّ لجوء إلى القوّة أو غيرها من أشكال الإكراه، الذي من شأنه أن يعرّض الأمن أو النظام الاجتماعي أو الاقتصادي لتايوان للخطر"، كما هو موضّح في هيئة تنظيم الاتصالات.
- نحن نتمتّع بعلاقة غير رسمية قويّة مع تايوان، وهي الديمقراطية النابضة بالحياة والاقتصاد الرائد في المنطقة. وسنواصل توسيع تعاوننا معها بشأن مصالحنا وقيّمنا المشتركة العديدة ودعم مشاركتها الهادفة في المجتمع الدولي وتعميق علاقاتنا الاقتصادية، بما يتّفق مع سياسة "الصين الواحدة".
- أثناء قيامنا بالاستثمار والتوافق والتنافس، سنعمل مع بكين حيث تجتمع مصالحنا. لا يمكن أن ندع الخلافات التي تفرّقنا تمنعنا من المضيّ قدّمًا في الأولويّات التي تتطلّب أن نعمل معًا من أجل مصلحة شعبنا ولصالح العالم.
- فيما يتعلّق بعدم الانتشار والحدّ من التسلّح، يصبّ التمسك بالقواعد والمعايير والمعاهدات التي قلّلت من انتشار أسلحة الدمار الشامل في مصلحتنا جميعًا.
- يجب على الصين والولايات المتحدة مواصلة العمل سويًا ومع الدول الأخرى لمواجهة البرامج النوويّة لإيران وكوريا الشماليّة، وما زلنا مستعدّين لمناقشة مسؤوليات كلّ منّا كقوى نوويّة مع بكين بشكل مباشر.
- نظرًا إلى أنّ أزمة الغذاء العالميّة تهدّد الناس في مختلف أنحاء العالم، نتطلّع إلى الصين للمساعدة في الاستجابة العالميّة، وهي الدولة التي حقّقت إنجازات عظيمة في مجال الزراعة.
- مع تعافي الاقتصاد العالمي من الدمار الذي خلفه الوباء، يُعدّ تنسيق الاقتصاد الكليّ العالمي بين الولايات المتحدة والصين أمرًا أساسيًا، وذلك من خلال مجموعة العشرين وصندوق النقد الدولي ومحافل أخرى، وعلى المستوى الثنائي أيضًا بالتأكيد، فهما أكبر اقتصادين في العالم.
- سنتعامل بشكل بناء مع الصين حيثما نستطيع لأنّ العمل معًا لحلّ التحدّيات الكبيرة هو ما يتوقّعه العالم من العظماء ولأنّ ذلك يصبّ في مصلحتنا المباشرة.

موقف الرأي العام الأمريكي تجاه المخاطر العالمية

الموضوع

استطلاع رأي أجراه مركز PEW الأمريكي للإحصاءات بين 21-27 آذار 2022 حول آراء الأميركيين (عينة نت 3581 بالغًا) حول المخاطر العالمية التي تواجههم ونشر بتاريخ 6 حزيران 2022¹.

خلاصات الاستطلاع

- يصف حوالي سبعة من كل عشرة بالغين في الولايات المتحدة الهجمات الإلكترونية من دول أخرى (71٪) وانتشار المعلومات المضللة عبر الإنترنت (70٪) بأنها تهديدات كبرى. ويقول أكثر من ستة من كل عشرة نفس الشيء عن قوة الصين وتأثيرها (67٪)، وقوة روسيا وتأثيرها (64٪) وحالة الاقتصاد العالمي (63٪).
- قال 57٪ من الأميركيين إن انتشار الأمراض المعدية يمثل تهديدًا كبيرًا، انخفاضًا من 76٪ قبل عامين.
- ارتفع الاقتصاد العالمي على قائمة التهديدات التي يتصوّرها الأميركيون. اليوم، يصف 63٪ من البالغين حالة الاقتصاد العالمي بأنها تهديد كبير للولايات المتحدة، ارتفاعًا من 55٪ في آذار 2020 وأعلى نسبة مئوية منذ أن بدأ المركز في تتبّع هذه المشكلة في عام 2017.
- وصلت المخاوف بشأن روسيا أيضًا إلى مستوى جديد وسط الحرب المستمرة في أوكرانيا. اليوم، يقول 64٪ من الأميركيين إن قوة روسيا ونفوذها يشكّلان تهديدًا كبيرًا لرفاهية الولايات المتحدة، بزيادة 6 نقاط مئوية منذ آذار 2020.
- 67٪ من الأميركيين يصفون قوة الصين ونفوذها على أنهما يمثلان تهديدًا رئيسيًا، وهي زادت بمقدار 4 نقاط منذ آذار 2020.

¹ PEW Research Center, "Americans see different global threats facing the country now than in March 2020", June 6, 2022 <https://www.pewresearch.org/fact-tank/2022/06/06/americans-see-different-global-threats-facing-the-country-now-than-in-march-2020/>

- انخفض تصنيف تغيّر المناخ العالمي بشكل طفيف في قائمة القضايا التي يعتبرها الأميركيون تهديدات رئيسية. يرى ما يزيد قليلاً على نصف البالغين في الولايات المتحدة (54%) أنّ تغيّر المناخ العالمي يمثل تهديداً رئيسياً للولايات المتحدة، انخفاضاً من 58% في آذار 2020.
- ما يزيد قليلاً على النصف (54%) ممن تقلّ أعمارهم عن 30 عاماً يقولون إن الهجمات الإلكترونية تشكّل تهديداً كبيراً للولايات المتحدة، فيما ترتفع النسبة هذه الحصة إلى 84% بين أولئك الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً أو أكثر.
- عندما يتعلّق الأمر بحالة الاقتصاد العالمي، لا توجد فروق عمرية كبيرة في آراء الجمهور. يصف حوالي ستة من كل عشرة بالغين في كل فئة عمرية الاقتصاد العالمي بأنه تهديد رئيسي للبلاد.
- تميل النساء إلى حدّ ما إلى أن يكنّ أكثر عُرضة من الرجال لوصف معظم القضايا بأنها تهديدات رئيسية للبلاد. على سبيل المثال، تزيد احتمالية رؤية النساء لتغيّر المناخ العالمي بنسبة 10 نقاط مئوية عن الرجال (59% مقابل 49%) وانتشار الأمراض المُعدية (62% مقابل 52%) كتهديدات كبرى. القضية الوحيدة التي يصف فيها الرجال شيئاً ما على أنه تهديد كبير أكثر من النساء هو قوّة الصين ونفوذها (71% مقابل 63%).
- يرى الأميركيون الحاصلون على قدر أكبر من التعليم أن تغيّر المناخ وانتشار المعلومات المضلّة عبر الإنترنت وقوّة الصين وتأثيرها تهديدات رئيسية أكثر من أولئك الذين حصلوا على تعليم أقلّ. في المقابل، يقول أولئك الذين لديهم تعليم أقلّ أنّ انتشار الأمراض المُعدية يمثل تهديداً كبيراً.
- يختلف الجمهوريون والديمقراطيون بشدّة حول ما إذا كانت بعض القضايا تشكّل تهديدات كبيرة للولايات المتحدة أم لا. يتمثّل الاختلاف الأكبر في تغيّر المناخ العالمي: فالديمقراطيون والمستقلّون الذين يميلون إلى الحزب الديمقراطي هم أكثر عُرضة بثلاث مرّات من الجمهوريين والمستقلّين ذوي الميول الجمهورية لرؤية تغيّر المناخ باعتباره تهديداً رئيسياً (78% مقابل 23%). الديموقراطيون أيضاً أكثر احتمالاً من الجمهوريين أن يقولوا أنّ انتشار الأمراض المُعدية (70% مقابل 41%) وانتشار المعلومات الكاذبة عبر الإنترنت (75% مقابل 63%) من التهديدات الرئيسية.
- في حين تقلّصت الخلافات الحزبية فيما يتعلّق بروسيا منذ غزو أوكرانيا، يقول الديمقراطيون أكثر من الجمهوريين أنّ روسيا تشكّل تهديداً كبيراً. من ناحية أخرى، يصف الجمهوريون قوّة الصين ونفوذها على أنّها تهديد رئيسي أكثر من الديمقراطيين. لا توجد اختلافات حزبية كبيرة عندما يتعلّق الأمر بالهجمات الإلكترونية وحالة الاقتصاد العالمي.

مقال للرئيس الأميركي حول أوكرانيا

الموضوع

مقال نُشر باسم الرئيس الأميركي جو بايدن في صحيفة نيويورك تايمز تحت عنوان "الرئيس بايدن: ما ستفعله وما لن تفعله أميركا في أوكرانيا" بتاريخ 31 أيار 2022.

نصّ المقال

الغزو الذي اعتقد فلاديمير بوتين أنه سيستمرّ أياماً هو الآن في شهره الرابع. فاجأ الشعب الأوكراني روسيا ولقّن درساً للعالم بتضحياته وعزيمته ونجاحه في ساحة المعركة. احتشد العالم الحرّ والعديد من الدول الأخرى، بقيادة الولايات المتحدة، إلى جانب أوكرانيا بدعم عسكري وإنساني ومالي غير مسبوق.

مع استمرار الحرب، أريد أن أكون واضحاً بشأن أهداف الولايات المتحدة. هدف أميركا واضح ومباشر: نريد أن نرى أوكرانيا ديمقراطية ومستقلة وذات سيادة ومزدهرة، ولديها الوسائل للردع والدفاع عن نفسها ضدّ المزيد من العدوان. وكما قال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، فإن هذه الحرب في نهاية المطاف "لن تنتهي بشكل نهائي إلا من خلال الدبلوماسية". كل تفاوض يعكس الحقائق على أرض الواقع. لقد تحركنا بسرعة لإرسال كمية كبيرة من الأسلحة والذخيرة إلى أوكرانيا حتى تتمكن من القتال في ساحة المعركة وتكون في أقوى موقف ممكن على طاولة المفاوضات. لهذا السبب قرّرت أننا سنزوّد الأوكرانيين بأنظمة صاروخية وذخائر أكثر تقدماً تمكّنهم من ضرب الأهداف الرئيسية بدقة أكبر في ساحة المعركة في أوكرانيا.

سنواصل التعاون مع حلفائنا وشركائنا بشأن العقوبات الروسية، وهي أشدّ عقوبات مفروضة على اقتصاد رئيسي على الإطلاق. سنواصل تزويد أوكرانيا بأسلحة متطورة، بما في ذلك صواريخ جافلين المضادة للدبابات، وصواريخ ستينغر المضادة للطائرات، وأنظمة المدفعية القوية والصواريخ الدقيقة، والرادارات، والمركبات الجوية بدون طيار، وطائرات الهليكوبتر من طراز Mi-17 والذخيرة. كما سنرسل المزيد من المليارات من المساعدات المالية، على النحو الذي يسمح به الكونغرس. سنعمل مع حلفائنا وشركائنا لمعالجة أزمة الغذاء العالمية التي تفاقت من جرّاء العدوان الروسي. وسنساعد حلفاءنا الأوروبيين وغيرهم على تقليل اعتمادهم على الوقود الأحفوري الروسي، وتسريع الانتقال إلى مستقبل الطاقة النظيفة.

سنواصل أيضاً تعزيز الجناح الشرقي لحلف الناتو بقوات وقدرات من الولايات المتحدة وحلفاء آخرين. ومؤخراً، رحبنا بطلب فنلندا والسويد للانضمام إلى الناتو، وهي خطوة ستعزز الأمن الشامل للولايات المتحدة والأمن عبر المحيط الأطلسي من خلال إضافة شريكين عسكريين ديمقراطيين يتمتعان بقدرات عالية.

نحن لا نسعى لخوض حرب بين الناتو وروسيا. وبقدر ما لا أتفق مع السيد بوتين، وأجد أفعاله مثيرة للغضب، فإن الولايات المتحدة لن تحاول التسبب في الإطاحة به في موسكو. ما لم تتعرض الولايات المتحدة أو حلفاؤها للهجوم فلن نشارك بشكل مباشر في هذا الصراع، سواء بإرسال قوات أميركية للقتال في أوكرانيا أو بمهاجمة القوات الروسية. نحن لا نشجع أوكرانيا ولا نمكّنها من شنّ ضربات خارج حدودها. لا نريد إطالة أمد الحرب فقط لإلحاق الألم بروسيا. كان مبدئي طوال هذه الأزمة هو "لا شيء حول أوكرانيا بدون أوكرانيا". لن أضغط على الحكومة الأوكرانية - في السرّ أو العلن - لتقديم أي تنازلات إقليمية. سيكون من الخطأ ومخالف للمبادئ الراسخة القيام بذلك.

لم تتوقف محادثات أوكرانيا مع روسيا لأن أوكرانيا أدارت ظهرها للدبلوماسية، لقد توقفت بسبب استمرار روسيا في شنّ حرب للسيطرة على أكبر قدر ممكن من أوكرانيا. ستواصل الولايات المتحدة العمل على تعزيز أوكرانيا ودعم جهودها الرامية إلى إنهاء الصراع عن طريق التفاوض. إن العدوان غير المبرر، وقصف مستشفيات الولادة ومراكز الثقافة، والتهدج القسري لملايين الأشخاص، تجعل الحرب في أوكرانيا قضية أخلاقية عميقة. التقيت لاجئين أوكرانيين في بولندا - نساء وأطفالاً لم يكونوا متأكدين مما ستكون عليه حياتهم، وما إذا كان أحبّاءهم الذين بقوا في أوكرانيا سيكونون على ما يُرام. لا يمكن لأي شخص من أصحاب الضمير أن لا يتأثر بالدمار الناجم عن هذه الفظائع.

إن الوقوف إلى جانب أوكرانيا في وقت الحاجة ليس هو الشيء الصحيح الذي ينبغي عمله فقط. من مصلحتنا الوطنية الحيوية ضمان سلم أوروبا واستقرارها، وتوضيح أن استخدام القوة يمكن ألا يكون صحيحاً. إذا لم تدفع روسيا ثمناً باهظاً مقابل أفعالها فإنها ستترسل رسالة إلى المعتدين المحتملين الآخرين مفادها أنه يمكنهم أيضاً الاستيلاء على الأراضي وإخضاع الدول الأخرى. وسيتعرض بقاء الديمقراطيات السلمية الأخرى للخطر. ويمكن أن يمثل نهاية النظام الدولي القائم على القواعد ويفتح الباب أمام العدوان في أماكن أخرى، مع عواقب وخيمة في جميع أنحاء العالم.

أعلم أن العديد من الأشخاص حول العالم قلقون بشأن استخدام الأسلحة النووية. لا نرى حالياً أي مؤشر على أن روسيا تعتزم استخدام الأسلحة النووية في أوكرانيا، على الرغم من أن الخطاب الروسي العرضي للتلويح بالأسلحة النووية يُعدّ بحدّ ذاته خطيراً وغير مسؤول للغاية. واسمحوا لي أن أكون واضحاً: أي استخدام للأسلحة

النووية في هذا الصراع على أيّ نطاق سيكون غير مقبول تماماً لنا وكذلك لبقية العالم وستترتب عليه عواقب وخيمة.

سيبقى الأميركيون في نفس المسار مع الشعب الأوكراني لأننا نفهم أن الحرية ليست مجانية. هذا ما فعلناه دائماً كلما سعى أعداء الحرية إلى التنمر على الأبرياء وقمعهم، وهذا ما فعله الآن. لم يتوقع فلاديمير بوتين هذه الدرجة من الوحدة أو قوة ردنا. لقد كان مخطئاً. إذا كان يتوقع أننا سنتردد أو نكسر في الأشهر المقبلة فهو مخطئ بنفس القدر.

حان الوقت لـ "الخطة ب" حول إيران

الموضوع

ورقة للمعهد اليهودي للأمن القومي في أميركا JINSA، التابع للوبي اليمني الصهيوني، حول ما يسمّى "الخطة ب" للتعامل مع إيران مع تراجع فرص التوصل لاتفاق مع إيران حول برنامجها النووي¹.

الملخص التنفيذي

الخطوة الأولى نحو التعافي هي الاعتراف بأن لديك مشكلة. لأكثر من عام عرض الرئيس جو بايدن، بصبر مضلّ وحسن نية في غير محله، على طهران العودة المتبادلة إلى الاتفاق النووي لخطة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015، على أمل أن يؤدي ذلك إلى "فترة أطول وأقوى" إلى اتفاق يمنع إيران من الحصول على سلاح نووي ويتصدّى لأنشطتها الخبيثة الأخرى، بما في ذلك العدوان الإقليمي وتطوير الصواريخ الباليستية. هذا النهج المعيب قد فشل الآن بشكل واضح وبكل المقاييس.

حان الوقت لكي تقر إدارة بايدن بأن سياستها الأصلية تجاه إيران لا يمكنها تحقيق أهدافها المعلنة وعليها اعتماد "الخطة ب": استراتيجية متكاملة للضغط الشامل على طهران، تركّز بشكل خاص على تعزيز قدرات شركاء الولايات المتحدة الإقليميين للدفاع عن أنفسهم.

لا عودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة. حتى لو تم التوصل إلى اتفاق قائم على اتفاق 2015 - وهو احتمال غير مرجح على نحو متزايد، بالنظر إلى التعتت الإيراني ومخاوف الكونغرس - فسيكون بالضرورة أقصر وأضعف من الاتفاق الأصلي. لقد تقدّم برنامج إيران النووي بشكل كبير، لا سيّما إتقانها لتشغيل أجهزة طرد مركزي أكثر كفاءة، لدرجة أنّ فرض نفس القيود النووية التي كانت مفروضة قبل سبع سنوات من شأنه أن يحدّ من البرنامج النووي الإيراني بمقدار النصف فقط، ولمدة نصف المدة فقط، مقارنة بالاتفاق الأصلي. بدلاً من الحاجة لمدة عام واحد لتصل إيران على سلاح نووي، بموجب اتفاق جديد، سيكون "وقت الاختراق"

¹ Ambassador Eric Edelman and General Charles Wald, USAF (ret.), "Time for Plan B on Iran", JINSA, May 2022.
https://jinsa.org/wp-content/uploads/2022/05/JINSA_Report_PlanBIran_v2.pdf

الإيراني لتخصيب ما يكفي من المواد الانشطارية لصنع قنبلة هو ستة أشهر أو أقل. بعد عامين فقط من الآن ستبدأ حتى هذه القيود النووية الصغيرة بالانهيار بحيث أنه بحلول عام 2031 سيتمتع النظام الإيراني ببرنامج تخصيب شرعي على نطاق صناعي قادر على إنتاج مواد انشطارية متعددة الأسلحة في وقت قصير.

نقطة ضعف أخرى في الصفقة الجديدة هي تخفيف العقوبات الذي ستنااله ل طهران. لقد أمّنت خطة العمل الشاملة المشتركة ل طهران عشرات المليارات من الدولارات، ووجّهتها لزعزعة استقرار الشرق الأوسط بحيث تضاعف عدوانها الإقليمي ثلاث مرّات تقريباً بعد الاتفاقية الأصلية - بما في ذلك أخذ البحارة الأميركيين كرهائن ومضايقة السفن البحرية الأميركية بشكل متكرّر. وتشير التقارير إلى أنّ محاولة إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة ستوفّر لإيران مكاسب مفاجئة أكبر مما يمؤّل حتماً موجة جديدة من العنف. لكن طهران ترفض حتى هذا العرض السخيّ للغاية، وتطالب الولايات المتحدة أيضاً برفع عقوبات "الإرهاب" عن الحرس الثوري الإسلامي، غير المرتبطة بخطة العمل الشاملة المشتركة. أثار هذا المطلب الوقح، بحق، موجة من المعارضة من الحزبين في الكونغرس، مما أجبر البيت الأبيض على التراجع ورفض أي شطب للحرس الثوري الإيراني. كما حدّر رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بوب مينينديز مؤخراً، "أريد أن تفهم الإدارة أنه لا توجد صفقة أفضل من صفقة سيئة". بين عرقلة طهران المتطرّفة والمعارضة السياسية المتزايدة في واشنطن لمنح إيران أيّ تنازلات إضافية، وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود، ربما بشكل نهائي.

مع ذلك، لا تزال الإدارة تقدّم لإيران يدًا مفتوحة ومفترّطة. وعلى الرغم من التصريحات العديدة بأنّ وقت الصفقة بدأ ينفد، يواصل البيت الأبيض اتباع دبلوماسية غير مثمرة مع تقويض العقوبات الأميركية الرئيسية. نتيجة لذلك سمحت واشنطن لإيران بزيادة صادراتها النفطية بنحو 250٪، وإعادة ملء خزائنها وفقاً لذلك، منذ بدء المحادثات في الربيع الماضي. إنّ الاستمرار في هذا النهج المفتوح لا يؤدي إلا إلى زيادة احتمالية النتائج السلبية التي تأمل إدارة بايدن في تجنبها: إيران نووية وصراع إقليمي واسع النطاق. يقدّم الغزو الروسي لأوكرانيا تحذيرات من مخاطر الاستمرار في المسار الحالي ودروساً مفيدة لكيفية المضيّ قدماً.

تقف إيران بالفعل على حافة الهاوية لقدرات الأسلحة النووية، وقد تقلّص وقت وصولها إلى العتبة إلى ما لا يزيد عن شهر. الدرس المناسب من أوكرانيا - أن صليل السيوف النووية الروسية قد ردت الدول الغربية عن التدخّل - من المرجّح أن يقنع طهران بتجاوز العتبة النووية عاجلاً وليس آجلاً. إنها تقترب بنشاط من تلك العتبة في كل يوم تستمرّ فيه الآمال التي لا أساس لها من الصحّة لإدارة بايدن بخطة العمل الشاملة المشتركة ودُسن نوايا إيران. في الوقت نفسه فإنّ تعافي صادرات النفط الإيرانية، إلى جانب ارتفاع أسعار

الطاقة، يمكّن النظام من ضخ المزيد من الأموال لترسيخ بصمته العسكرية الإقليمية وتعزيز قبضته على السلطة.

كل خطوة تتخذها إيران في برنامجها النووي، وكل دولار تكسبه من العقوبات غير القسرية، يزيدان من حجم الضغط الذي سيتعين على الولايات المتحدة وشركائها تحمّله للوصول على تنازلات من طهران، مع تقليص مقدار الوقت المتبقي للقيام بذلك. لذا، يتفاقم هذا العجز في النفوذ مع سنوات من تراجع الوجود والالتزامات الأميركية في الشرق الأوسط. لدى شركاء أميركا والنظام الإيراني شكوك جدية حول استعداد واشنطن المستمر لوقف البرنامج النووي الإيراني، وصدّ العدوان الإيراني، ودعم الاستقرار الإقليمي.

تماماً كما أنّ التصريحات الأميركية بأنّ الإدارة لن ترسل قوّات للدفاع عن أوكرانيا وأن المساعدة العسكرية المحدودة والمتقطّعة خلقت بيئة سمحت بحصول الغزو الروسي في نهاية المطاف. كذلك تقاعس الولايات المتحدة في الشرق الأوسط - حتى في مواجهة الهجمات الإيرانية المباشرة - في مواجهة تهديد وجودي من إيران نووية، من المرجح أن يؤدي إلى أن تقوم "إسرائيل" بعمل عسكري لمنع مثل هذه النتيجة، مما قد يؤدي إلى نشوب صراع إقليمي أوسع مع إيران ووكلائها الخطرين، ولا سيّما حزب الله. قد تسعى جهات فاعلة إقليمية أخرى، غير متأكدة مما إذا كانت الولايات المتحدة ستساعد في الدفاع عنها، إلى الحصول على رادعها النووي الخاص، مما يثير شبح انتشار نووي إقليمي غير مستقرّ بطبيعته، أو يطلب ضمانات أمنية من روسيا والصين المنافسين الاستراتيجيين لأميركا.

مع عدم وجود احتمالات لصفقة "أطول وأقوى"، وإيران تزداد خطورة مع كل يوم تطلّ فيه المفاوضات في مرحلة أجهزة دعم الحياة، يجب على إدارة بايدن الآن أن تقرّ علناً أنه بفضل طهران وحدها ماتت الخطة (أ). بعد ذلك يجب على الإدارة أن تنتقل - بحماسة وتصميم - إلى الخطة "ب" لمنع إيران النووية وتعزيز الاستقرار في الشرق الأوسط. وهذا يستلزم تبني استراتيجية ضغط شاملة ضد النظام الإيراني، بهدف فوري هو وقف واحتواء المزيد من التقدّم لنشاطه الخبيث. من المهمّ أن تضع الولايات المتحدة خطوطاً حمراء واضحة جداً لمزيد من التقدّم النووي الإيراني والعدوان الإقليمي، بالإضافة إلى دعمها بزيادات ملحوظة في الجاهزية العسكرية الأميركية في الشرق الأوسط. ومع ذلك، نظراً لعدم مصداقية الخيار العسكري الأميركي ضد إيران، يجب على إدارة بايدن العمل أيضاً مع الشركاء الإقليميين - وخاصة "إسرائيل" - لتعزيز قدراتهم العسكرية وتأثيرهم الرادع ضد إيران.

يجب أن تتضمن عناصر الاستراتيجية الشاملة ما يلي:

- توضيح، لكل من إيران وشركاء أميركا القلقين، أنّ أميركا تعيد الالتزام باهتمامها ووجودها في الشرق الأوسط من خلال التعبير، كتحديث متأخر لمبدأ كارتر وريغان، عن عقيدة بايدن الجديدة التي تؤكد من جديد أنّ الولايات المتحدة سوف تستخدم جميع عناصر القوة الوطنية، بما في ذلك القوة العسكرية، للدفاع عن المصالح الأميركية الحيوية في الشرق الأوسط - أولاً وقبل كل شيء لمنع إيران من تطوير أسلحة نووية والسيطرة على المنطقة؛
 - تعزيز الاستعداد العسكري الأميركي لتعزيز مصداقية مبدأ بايدن، بما في ذلك عن طريق تحديث تخطيط الطوارئ للعمليات العسكرية ضدّ إيران، وتعزيز وضع القوة الإقليمية، وإجراء التدريبات العسكرية المشتركة، وربط هذه الإجراءات باتصالات استراتيجية واضحة ترسل هذه الأنشطة إلى المنطقة؛
 - بناء شبكة دفاع إقليمية متكاملة ضدّ مجموعة واسعة من التهديدات الإيرانية، وقبل كل شيء من خلال تسخير الفرصة الاستراتيجية الفريدة لاتفاقات أبراهام:
- 1) الاعتراف رسمياً بحريّة "إسرائيل" في التصرف للقيام بما تعتقد أنه ضروري لمنع إيران نووية والتأكيد على أنّ سياسة الولايات المتحدة هي تزويد "إسرائيل" بالقدرات التي تحتاج إليها للدفاع عن نفسها بنفسها.
- يجب أن تضمّن الخطوات الملموسة النقل السريع للقدرات العسكرية الحيوية إلى "إسرائيل"، والتي تقوم بالفعل بترتيب أو طلب مشتريات عاجلة لها، بما في ذلك: ناقلات التزود بالوقود الجوي KC-46A؛ ذخائر الهجوم المباشر المشترك (JDAM)، قنابل GBU-39/B ذات القطر الصغير (SDB)، وغيرها من الذخائر الموجهة بدقة (PGM)؛ طائرات متعدّدة المهامّ من طراز F-35A وطائرة مقاتلة من طراز F-15 وطائرة للرفع الثقيل من طراز CH-53K وطائرات هليكوبتر متعدّدة المهامّ من طراز SH-60/MH-60؛ وبطاريات كافية - وصواريخ اعتراضية - للدفاعات الجوية والصاروخية الإسرائيلية متعدّدة الطبقات؛
- 2) دمج "إسرائيل" بشكل كامل في القيادة المركزية الأميركية إلى جانب القوات الشريكة للولايات المتحدة والعرب، بما في ذلك المهامّ العسكرية المشتركة المحتملة في المنطقة؛
 - 3) تعزيز الوعي والتعاون في المجال البحري الإقليمي، بما في ذلك دمج "إسرائيل" في القوات البحرية بقيادة الولايات المتحدة العاملة في مياه الشرق الأوسط؛

4) تدشين جهود جادة لبناء دفاع جوي وصاروخي إقليمي فعال ونظام إنذار مبكر مشترك، بدءًا من تبادل المعلومات المعزز من خلال القيادة المركزية الأميركية لتطوير صورة تشغيل جوي مشتركة للولايات المتحدة وشركائها في الشرق الأوسط؛ و

5) الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تأخذ على محمل الجد المخاوف السعودية والإماراتية بشأن إيران من خلال إعادة تصنيف الحوثيين، وكلاء طهران في اليمن، كمنظمة إرهابية أجنبية (FTO)، وتعيين سفير أميركي رفيع المستوى في أبو ظبي، ووضع الولايات المتحدة لتكون موردًا موثوقًا لاحتياجات الدفاع المشروع لشركاء الولايات المتحدة العرب، من بين خطوات أخرى.

• تنفيذ العقوبات الحالية بصرامة ضد إيران من خلال: متابعة عقوبات "الارتداد السريع" (Snapback) من خلال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ردًا على انتهاكات إيران لخطة العمل الشاملة المشتركة. العمل من أجل إصدار قرار بتوجيه اللوم من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) ردًا على عدم امتثال إيران النظامي لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات النووية؛ وسنّ عقوبات أميركية صارمة ضد الكيانات المشاركة في تعاون الطاقة الإيراني مع الصين.

مقابلة مع وزير الخارجية الأميركي

الموضوع

مقابلة مع وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكين في الاحتفال بالذكرى المئوية لمجلة فورين أفيرز بتاريخ 1 حزيران 2022¹.

أبرز المواقف

الحرب في أوكرانيا

- لقد أثار العدوان الذي نشهده من روسيا ردّ فعل غير عادي لدى الأوكرانيين الذين يقاتلون ببسالة للدفاع عن بلادهم، والدفاع عن شعبهم، والدفاع عن استقلالهم. هم بالطبع المسؤولون قبل كل شيء عن النجاح الذي حقّقه حتى الآن في صدّ العدوان الروسي. ولكن من العدل أيضًا أن نقول إن الدعم القوي الذي تلقّوه من الولايات المتحدة ومن العديد من البلدان الأخرى حول العالم - المساعدة الأمنية والمساعدات الإنسانية والمساعدات الاقتصادية - كان أيضًا أحد العوامل المؤثرة. ونحن نفعل ذلك، وبالطبع، نبقى وحتى نبني الضغط على روسيا لإنهاء عدوانها.
- اليوم أعلن الرئيس بايدن عن حزمة مساعدة أمنية جديدة مهمّة لأوكرانيا للمساعدة على منح الأوكرانيين ما يحتاجون إليه الآن للتعامل مع الطبيعة الخاصة للتحدي الذي يواجهونه حاليًا في جنوب وشرق أوكرانيا، وهذا سيمكّنهم من الدفاع بشكل أفضل عن أراضيهم ضد الهجوم الروسي. نحن نواصل أيضًا العمل مع الشركاء لمحاولة معالجة الأزمات التي ساهم عدوان بوتين في أوكرانيا على تفاقمها. على رأس القائمة، أزمة الأمن الغذائي التي نشهدها في جميع أنحاء العالم.
- مع استمرار القتال الوحشي، نرى أنّ الرئيس بوتين قد فشل في تحقيق أهدافه الاستراتيجية الأوسع. بدلاً من محو استقلال أوكرانيا، عزّزه. كلّم تعرفون جيدًا أن هذه الحرب لا تتعلّق فقط بأوكرانيا رغم

¹ U.S. State Department, "Secretary Antony J. Blinken at the Foreign Affairs Magazine Centennial Celebration", JUNE 1, 2022

<https://www.state.gov/secretary-antony-j-blinken-at-the-foreign-affairs-magazine-centennial-celebration/>

أنّ ضحاياها الرئيسيين هم بالطبع الأوكرانيون. إنها اعتداء على المبادئ الأساسية لنظام دولي قائم على القواعد.

- رغم أننا نفعل كل ما في وسعنا للدفاع عن أمن أوكرانيا وديمقراطيتها واستقلالها فإننا سنظل نركّز بحزم على التحدّيات الأخرى التي نواجهها في جميع أنحاء العالم، بدءًا مما نعتبره الأكثر خطورة على المدى الطويل لهذا النظام القائم على القواعد، وهذا هو التحدّي الذي تشكّله جمهورية الصين الشعبية.
- بشكل عام، ما نراه كمبادئ لإرشادنا أثناء عملنا من خلال هذا. مهمًا حدث، نريد أن نتأكد من أننا سننتهي بأوكرانيا مستقلة وذات سيادة ولديها القدرة على الدفاع عن نفسها، ومن الناحية المثالية، ردع أيّ اعتداءات مستقبلية، من جانب روسيا أو من أي جهة أخرى. هذا أولاً.
- ثانيًا، يجب أن يكون لدى روسيا قدرة أقلّ على تكرار ما فعلته مستقبلاً. لذا فإنّ بعض الإجراءات التي اتخذناها، بما في ذلك ضوابط التصدير - التي لها تأثير كبير وسيكون لها تأثير متزايد على قدرة روسيا، على سبيل المثال، لتحديث قطاع الدفاع - تلك، كما أقول، سيكون لها تأثير بمرور الوقت على أن تجعل ما تفعله روسيا الآن أقلّ احتمالاً في المستقبل، فضلاً عن قدرة أوكرانيا على امتلاك رادع قوي حقًا، وهو أمر يمكننا القيام به حيال المضيّ قُدماً.
- ثالثًا، نريد التأكّد من أنّ حلف الناتو يقوم بما هو ضروري لتعزيز دفاعه وردعه. لقد بدأنا بداية جيدة جدًا في الأشهر الأخيرة. ولدينا قمّة الناتو القادمة حيث سننّخذ خطوات إضافية إلى الأمام. وأخيرًا، أعتقد أننا نريد أن نتأكّد من أننا نستخدم هذا العدوان كفرصة أيضًا لمساعدة الأوروبيين وهم يتعدون عن الاعتماد المستمرّ منذ عقود على روسيا للحصول على الطاقة. نحن نرى هذه البداية بطريقة مهمّة للغاية، بطرق لم نشهدها من قبل. نودّ أن يستمر ذلك، وننّخذ خطوات للمساعدة.
- كان من المهمّ أيضًا بالنسبة لنا أن نحصل على تأكيدات من أوكرانيا بأنّ هذه المعدّات لن تُستخدم لمهاجمة روسيا في روسيا لأننا كما قلت في البداية لا نسعى لتصعيد هذا الصراع. نحاول أن ننهيه بطريقة تدافع عن المبادئ المعرّضة للخطر. مهمًا قال الروس، كنا واضحين جدًا منذ البداية بشأن ما سنفعله ونحن نفعله.

الصين

- الصين هي الدولة الوحيدة التي تعتزم إعادة تشكيل النظام الدولي، وبشكل متزايد تمتلك القدرة على القيام بذلك - اقتصاديًا ودبلوماسيًا وعسكريًا وتقنيًا. إنها أيضًا جزء لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي. إنه أمر بالغ الأهمية لقدرتنا على حلّ التحدّيات العالمية الكبيرة، من كوفيد إلى المناخ. لذا جمعت كل ذلك معًا، وهذا يجعلها بالنسبة لنا أكثر العلاقات تبعية وتعقيدًا من أي علاقة لدينا في العالم. لذا علينا أن نتعامل مع بعضها البعض لسنوات وسنوات قادمة. السؤال هو ما هي الطريقة الأكثر فعالية للقيام بذلك من حيث مصالحنا وقيمنا.

- من الأشياء التي نؤمن بها بشدة أننا لا نستطيع الاعتماد على بكين لتغيير مسارها. ما يمكننا وما نعمل على القيام به هو تشكيل البيئة الإستراتيجية حول بكين لتعزيز رؤيتنا الإيجابية لنظام دولي مفتوح وشامل. كما وصفت الأسبوع الماضي، بإيجاز، تركّز خطتنا على ثلاثة أشياء: الاستثمار، والتوافق، والتنافس.
- الاستثمار في أنفسنا، وهو شيء ابتعدنا عنه على مدى عقود عديدة. الاصطفاف مع حلفائنا، لأنّ ثقلنا الجماعي معاً له تأثير أكبر بكثير من أي بلد يعمل بمفرده. وأخيراً، التنافس مع الصين للدفاع عن مصالحنا وبناء رؤيتنا للمستقبل. سواء كان الأمر يتعلق بفيروس كورونا، أو المناخ، أو التعامل مع الأزمات والصراعات من إثيوبيا إلى اليمن، فنحن منخرطون، هذا ما تدور حوله دبلوماسيتنا.
- من المهم أن تأخذ الصين الدروس الصحيحة مما يحصل. وأعتقد أن ما شهدته الصين حتى الآن، على الأقل، هو اجتماع البلدان معاً بطرق غير مسبوقة للتأكد من أننا ندعم أوكرانيا فيما يتعلق بتزويدها بما تحتاج إليه للدفاع عن نفسها، والتعامل مع وضعها الاقتصادي وأزمته الإنسانية. إننا نمارس ضغوطاً غير مسبوقة على روسيا؛ وكما قلت، فإننا نتأكد أيضاً من بناء دفاعاتنا وردعنا. ننظر الصين إلى هذا الأمر عن كثب وبعناية شديدة. نريد أن نتأكد من أنها تأخذ الدروس الصحيحة.
- نحن لا نسعى إلى عرقلة الصين. كما قلت في الخطاب، نحن بالتأكيد لا نبحث عن صراع. أعتقد أنّ الصين تريد نظاماً عالمياً، وهو أمر جيّد لأنّ النظام عادة ما يكون أفضل من البديل. لكن الاختلاف العميق هو: النظام الذي سعيينا إلى بنائه بشكل غير كامل للغاية، ولكننا سعيينا إلى بنائه، هو نظام ليبرالي للغاية بطبيعته. النظام الذي تسعى إليه الصين غير ليبرالي. نحن نختلف، وهو أمر أساسي على هذا النحو. وبالتالي إلى الحدّ الذي تتخذ فيه الصين خطوات من شأنها تقويض الليبرالية، بالمعنى الأوسع لمصطلح طبيعة النظام، فإننا سنعارض ذلك.
- في قضية تلو الأخرى، يجب أن تكون الصين التي تتصرّف بطريقة إيجابية ومنتجة مساهمة رئيسية في التعامل مع المشكلات التي يواجهها العالم، من فيروس كورونا إلى المناخ وعدم الانتشار. لقد سعيينا للعمل مع الصين في هذا الشأن. قمنا بدعوتهم للمشاركة في الاجتماع الوزاري الذي عقدها بشأن أزمة الغذاء. اختاروا عدم الانضمام، لكن الباب مفتوح. تتمتع الصين بقدرة هائلة على استخدام قوتها ونفوذها لتحقيق غايات منتجة. ومرة أخرى، نرحّب بذلك.
- في النهاية لا يمكننا اتخاذ قرار بشأن الصين. نحن لا ندعي القيام بذلك. لا يمكننا إجبارها على تنفيذ شيء، إنها ستتخذ قراراتها بنفسها. ما يمكننا القيام به هو تشكيل البيئة التي تتخذ فيها تلك القرارات، وهذا هو جوهر الاستراتيجية التي طرحناها، لا سيّما عندما يتعلّق الأمر بالتوافق مع الحلفاء والشركاء. رأينا خلال 15 شهراً أنه كان هناك تقارب متزايد في المواقف تجاه الصين، تجاه التحدي الذي تمثّله. نظراً لبعض الأشياء التي نشعر بالقلق حيالها، فإننا لسنا فريدين. هناك مخاوف مشتركة، وكلّما تمكّنا من التوافق مع البلدان الأخرى في التعامل معها، كنا أكثر فاعلية. لأنه مرة أخرى، إذا كانت مسألة

اقتصادية، على سبيل المثال، وكانت مساهمتنا 20 أو 25 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فهذا شيء يجب على الصين أن تتعامل معه. إذا كنّا متحالفين مع شركاء أوروبيين أو آسيويين، سنحصل على 50 أو 60 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. إنه شيء يتعيّن على الصين أن تأخذه على محمل الجدّ.

• نحن قلقون بشأن الجهود الصينية المحتملة لتقديم دعم مادي للاقتصاد الروسي، وهو شيء طرحه الرئيس بايدن مباشرة مع الرئيس شي جين بينغ عندما تحدّثا عبر الفيديو قبل شهرين. كما - كان هذا فقط عندما بدأ العدوان الروسي. لقد حدّرنا نظراءنا الصينيين لعدة أسابيع من أن هذا محتمل وسيحدث بالفعل. أعتقد أنهم فوجئوا، إن لم يكن من قيام روسيا ببعض الإجراءات، فبالأكيد من مدى هذا الإجراء. وأحد الأشياء التي قالها الرئيس بايدن للرئيس شي جين بينغ هو أننا سننظر بشكل غير لطيف إلى احتمال قيام الصين بتقديم دعم مادي لروسيا، إما على الجانب العسكري أو اتخاذ خطوات من شأنها، على سبيل المثال، تفويض العقوبات التي نرغب فيها - نحن اضطررنا إلى فرضها على روسيا نتيجة عدوانها في أوكرانيا.

• يجب أن أقول إننا لم نشهد حتى الآن من الصين أي جهد منظم لمساعدة روسيا على التهرب من العقوبات، ولم نشهد أيّ دعم عسكري كبير من الصين لروسيا. من ناحية أخرى، فإن ما يسمّى بالشراكة "بلا حدود" التي أشار إليها الرئيس شي جين بينغ والرئيس بوتين قبل أسابيع فقط من العدوان الروسي - نحن بالتأكيد نرى جوانب من ذلك مستمرة، لا سيّما استمرار الصين في تعزيز جهود روسيا سياسياً ودبلوماسياً، مستشهدة ببعض من الدعاية الروسية، بل تضخيمها. أعتقد أن هذا أمر مؤسف للغاية.

• سيتعيّن على الصين إجراء حساباتها الخاصة حول إلحاق الضرر بسُمعتها. من الأشياء التي لفت النظر إليها الرئيس بايدن خلال حديثه مع الرئيس شي جين بينغ بعد بضعة أسابيع من العدوان كان هذا الخروج الرائع للشركات من روسيا نتيجة للعدوان، الشركات التي لا بدّ أن تتعرّض سمعتها للخطر من خلال ممارسة الأعمال التجارية في روسيا.

العلاقة مع السعودية

• عندما بدأت ولايتنا كان الرئيس بايدن مُصمّمًا على إعادة ضبط العلاقة مع المملكة العربية السعودية، والتأكد من أنّ تلك العلاقة كانت تخدم مصالحنا الخاصة، وقيّمنا، ونحن نمضي قُدماً، ولكن أيضاً الحفاظ عليها، لأنها تساعدنا أيضاً في إنجاز العديد من الأشياء المهمّة.

• بالطبع كان قتل السيد خاشقجي هذا شيئاً أخذناه نحن والكثيرون حول العالم على محمل الجدّ. كان من بين الأشياء التي فعلناها في وقت مبكر والتي قمت بها بتوجيه من الرئيس، إصدار تقريرنا الخاص عن مقتله. لن أوكد على - ولن أقلل من - أهمية ذلك، لأنّ الحصول على هذا التقرير مع تصريح من حكومة الولايات المتحدة أعتقد أن له معنى حقيقياً. في الوقت نفسه، أطلقنا ما يسمّى بـ "حظر خاشقجي"، للتأكد من أنّ أيّ دولة تسعى لاستخدام أدوات القمع ضد الأشخاص في الخارج الذين

ينتقدون بطريقة أو بأخرى، فإن الحكومة ستدفع ثمن ذلك. وقد استخدمناه بالفعل عدّة مرّات منذ ذلك الحين.

- في الوقت نفسه، نحن منخرطون باستمرار، بما في ذلك أنا في محادثاتنا الخاصة مع نظرائنا السعوديين، حول حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية نفسها، بما في ذلك الحالات الفردية، فضلاً عن القضايا الأكثر منهجية. المملكة العربية السعودية شريك مهمّ لنا في التعامل مع التطرّف في المنطقة، وفي التعامل مع التحدّيات التي تطرحها إيران، وآمل أيضاً باستمرار عملية بناء العلاقات بين "إسرائيل" وجيرانها على الصعيدين القريب والبعيد. كل هذا أمرًا بالغ الأهمية. وتعدّ الطاقة بالطبع جزءًا مهمًا من هذا أيضاً. نريد أن نتأكد من وجود إمدادات كافية من الطاقة في الأسواق العالمية في وقت تواجه فيه هذا التحدّي بشكل متزايد. ونريد أن نتأكد من أنّ الأسعار محدّدة حتى لا يعاني المستهلكون، والمملكة العربية السعودية لاعب حاسم.

طالبان

- مع سيطرة طالبان حدثت بعض الأشياء في نفس الوقت. كان أحد القرارات قرار مجلس الأمن الدولي الذي حدّد توقّعات المجتمع الدولي لطالبان في أفغانستان. وشمل ذلك، من بين أمور أخرى، توقّعاً بأنّه سيستمرّ في توفير حرية السفر، حتى يتمكّن الأشخاص إذا اختاروا ذلك من مغادرة البلاد؛ وأنه لن يقبل الإرهاب القادم من أفغانستان وسيتخذ خطوات للتعامل معه. وأنه سيدعم الحقوق الأساسية للأفغان، بما في ذلك النساء والفتيات.
- ما رأيانه في الأشهر الأخيرة كان باعتقادي انعكاساً خطيراً على النساء والفتيات على وجه الخصوص. لقد رأينا عدم حصول الفتيات فوق الصف السادس على التعليم. لقد رأينا اشتراطات مختلفة، من بينها فرض ارتداء الحجاب على النساء ثم معاقبة أزواجهن أو آبائهن إذا لم يفعلوا ذلك. لذا فإنّ كلّ هذا يتعارض بشكل مباشر مع توقّعات المجتمع الدولي الواردة في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.
- ما يبرهنه ذلك هو أننا كنّا واضحين جدًّا مع طالبان، إلى الحدّ الذي يسعون فيه إلى إقامة علاقات طبيعية أكثر مع أي دولة، بما في ذلك الولايات المتحدة. لذلك سنرى ما سيحدث في الأسبوعين المقبلين. لكنني أعتقد أنّ المجتمع الدولي، والولايات المتحدة على وجه الخصوص، كان واضحاً جدًّا بشأن ما نسعى إليه من طالبان. وبقدر عدم وفائهم بتلك التوقّعات والالتزامات، سيكون لذلك تأثير حقيقي على المدى الذي يمكن فيه تطبيع علاقاتهم مع بقية العالم بأي شكل من الأشكال.
- حتى عندما أوضحنا ما هي توقّعاتنا - وبالمناسبة، تضمّنت التوقّعات الأخرى وصول العاملين في المجال الإنساني والمساعدات الإنسانية، فضلاً عن حكومة أكثر شمولاً وتمثيلاً - كان ثمة شيئان في هذا الصدد. نعتقد أنه بغضّ النظر عن الاختلافات العميقة بيننا وبين طالبان، فهي تتراجع - ومن الواضح أنها تقصّر - عن التوقّعات التي وضعناها والتي حدّدها الآخرون، فمن المهمّ للغاية أن نفعل كل ما في وسعنا للتأكد من أن تصل المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين في أفغانستان. نحن لا نزال المزوّد

الرائد للمساعدات الإنسانية. لقد عملنا بجدّ للتأكد من أن هذه المساعدة يمكن أن تصل إلى حيث الحاجة إليها، وأن المنظمات الإنسانية يمكن أن تعمل بشكل فعّال في أفغانستان.

الإصلاحات في وزارة الخارجية

- في الأساس نركّز على بعض الأشياء الأساسية. بدلاً من أن يكون لدينا 97 أولوية، لدينا حقاً عدد قليل من الأولويات. أحدها هو التأكد، على سبيل المثال، من أنّ موظفينا لديهم الأدوات اللازمة للقيام بوظائفهم بفعالية في القرن الواحد والعشرين. لذلك لدينا أجندة تحديث تتعلّق بالتكنولوجيا، وتتعلّق أيضاً بالمرونة في مكان العمل. هذا يضمن أنه يمكننا جذب أفضل المواهب في المستقبل. لأننا في منافسة على تلك المواهب مع أجزاء أخرى من الحكومة ومع القطاع الخاص.
- ركّزنا جهودنا أيضاً على القضايا الحرجة التي لم تكن بالضرورة الأشياء التي اشتهرت بها الوزارة في الماضي، ولكنها في الواقع مهمة لرفاهية الأميركيين من أجل المضيّ قدماً - مثل المناخ، الصحة العالمية، الاقتصاد، وبالطبع، التعامل في عالم الإنترنت والعالم الرقمي. لقد أنشأنا للتو مكتباً جديداً للأمن السيبراني والسياسة الرقمية.
- أخيراً، من المهمّ جداً أن تكون لدينا وزارة تعكس في الواقع البلد الذي نمثله. وهذا ليس سهلاً لأنه - وهو الشيء الصحيح الذي يجب فعله - بالتأكيد ليس عملاً خيراً. في الأساس لأنه الشيء الذكي والضروري القيام به. نحن نعمل لنقول ما هو واضح، عالم متنوع بشكل غير عادي. والميزة النسبية التي نضعها على طاولة المفاوضات هي امتلاك واحد من، إن لم يكن أكثر، البلدان الأكثر تنوعاً على وجه الأرض. فكرة أننا لن نجلب هذا التنوع إلى العمل الذي نقوم به في الوزارة لا معنى لها، لأنها تجعلنا قاصرين في التعامل مع العالم وفي سياستنا الخارجية. إن القدرة على جلب وجهات النظر والتجارب المختلفة هذه قد تعطي رؤى فريدة حول كيفية عمل عالم متنوع ويؤثّر على مصالحنا. في الوقت نفسه، بينما نكافح مع المشكلات - مهما كانت - وجود هذا التنوع في وجهات النظر، والآراء، والخبرة، سوف نتوصّل إلى حلّ أفضل.
- لدينا خطة إستراتيجية ستصدر قريباً جداً، خطة خمسية، حول كيفية القيام بذلك. وجزء من ذلك يبدأ في الواقع ببناء قنوات للتواصل والمشاركة مع المجتمعات الممثّلة تمثيلاً ناقصاً في الوزارة، وفتح أعينهم وعقولهم على احتمالية الخدمة في الحكومة، ونأمل أن يخدموا في وزارة الخارجية.
- لدينا الآن لأول مرة دورات تدريبية مدفوعة الأجر، وذلك من حيث التأثير الاجتماعي والاقتصادي الذي سيحدث على توسيع النافذة لجلب الأشخاص في بداية حياتهم المهنية لاختبار ما إذا كانوا يرغبون في القدوم إلى هنا، وهذا أعتقد أن له تأثير كبير.
- لا شيء من هذا هو تغيير مفاجئ. إنه تحوّل ثقافي يأخذ وقتاً. يتطلّب جهوداً متواصلة، ولن يتم ذلك خلال عامين أو ثلاثة أعوام. لكن آمل أن تساعد هذه الثقافة على التطوّر في الوزارة.

آراء صينية حول الاستراتيجية الأميركية تجاه الصين

الموضوع

ردود وتعليقات لعدد من الخبراء والأكاديميين الصينيين على استراتيجية إدارة بايدن تجاه الصين والتي أعلن عن أبرز عناصرها وزير الخارجية الأميركي أنطوني بلينكن خلال خطاب له الأسبوع الفائت¹.

خُلاصة الآراء

❖ وو شينبو، مدير مركز الدراسات الأميركية في جامعة فودان:

- كشف خطاب بلينكن عن مجموعة متغيرات في سياسة الولايات المتحدة اتجاه الصين:
 1. تأمل الولايات المتحدة الآن في زيادة الاتصال والتواصل المباشر مع الصين.
 2. فيما يتعلق بالتعاون بين الولايات المتحدة والصين، ذكر بلينكن هذه المرة المزيد من الأولويات التي تتطلب من الولايات المتحدة والصين العمل معًا أكثر من السابق (تغيير المناخ، وجائحة كوفيد-19، وأزمة الغذاء العالمية...)
 3. تعطي الولايات المتحدة الآن الأولوية للاستجابة للمخاطر والأزمات عند التعامل مع الصين.
 4. ذكر بلينكن في نهاية خطابه أنه لا يوجد سبب يمنع الدولتين من "التعايش السلمي" - تغيرت الصياغة هنا أيضًا. ففي العام الماضي خلال اجتماع بايدن مع الرئيس شي ذكر بايدن "التعايش بين الصين والولايات المتحدة"، وقال الرئيس شي إنه يمكن إضافة كلمة أخرى لجعله "تعايشًا سلميًّا". يوضح التغيير في الصياغة من قبل الجانب الأميركي أنه يقبل مفهوم التعايش السلمي، على الأقل شفهيًّا.
- يجب أن نستخدم الجغرافيا الاقتصادية لحماية أنفسنا من المشاريع الجيوبوليتيكية للولايات المتحدة. يقع تشكيل مجموعات سياسية وأمنية لمواجهة الصين في قلب المشروع الجيوبوليتيكي للولايات المتحدة. في المقابل، يتعلّق اقتصادنا الجغرافي بتعاون اقتصادي مكثّف مع دول المنطقة.
- لا يجب أن نستخدم الإيديولوجيا في سياستنا الخارجية.

¹ https://gingerriver.substack.com/p/blinkens-china-speech-views-from?r=1kb8tf&s=r&utm_campaign=post&utm_medium=email

- يجب ألا نتبع خطى الولايات المتحدة في التأكيد على التنافس بين أنظمتنا وقيمتنا السياسية المختلفة. إذا فعلنا ذلك، فسنقع في فخ الولايات المتحدة.
- يجب أن نواصل اتباع سياسة خارجية مرنة وبراغماتية، ومواصلة تعزيز التنمية السلمية والتعاون المربح للجانبين، ومواصلة تعزيز العولمة والحوكمة العالمية.
- الأهداف الأساسية لسياسة الولايات المتحدة تجاه الصين هي: أولاً، إحباط واحتواء صعود الصين. ثانياً، الحد من نفوذ الصين الدولي.
- أعتقد أنه خلال رئاسة بايدن، ستدهور العلاقات بين الصين والولايات المتحدة وستكون عرضة للتقلبات، مع احتمالية عالية لحدوث أزمات.
- في المستقبل، ستتنافس الصين والولايات المتحدة بشدة في مجموعة متنوعة من المجالات، مثل الدبلوماسية والأمن والاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والتمويل. في غضون ذلك، سيكون التعاون بين البلدين محدوداً.
- هناك اتجاه واضح نحو الانقسام في الاقتصاد الدولي ونظام التجارة. لقد بدأت الولايات المتحدة بالفعل في عملية "القضاء على العناصر الصينية أو تقليصها" في العديد من المجالات. ونرى أيضاً أن العديد من الدول في المجتمع الدولي في خضم "التخلي عن الدولار". نتيجة لذلك، لا مفر من وجود نظام اقتصادي وتجاري دولي ممرق.
- كان من المفترض أن يتجاوز التعاون في الحوكمة العالمية الجغرافيا السياسية والأيدولوجية، لكن الولايات المتحدة تدخل بشكل متزايد العناصر الجيوسياسية والأيدولوجية في هذه المنصات، مما يعرض النظام نفسه للخطر.
- قد تتشكل قريباً ثلاثة معسكرات، أحدها حول الولايات المتحدة، والآخر حول روسيا، والثالث في المنتصف. بهذا المعنى، فإن النظام الدولي الذي قام بعد الحرب الباردة والقائم على تعاون القوى العظمى والعولمة والحوكمة العالمية يقترب من نهايته.

❖ دياو دامينغ، باحث في الأكاديمية الوطنية للتنمية والاستراتيجية بجامعة رينمين الصينية

❖ سو شياوهوي، نائب المدير وزميل باحث مشارك في قسم الدراسات الأمريكية، CIIS

❖ جيا كينجو، الأستاذ والعميد السابق لكلية الدراسات الدولية بجامعة بكين

- هناك علامات على تحوّل السياسة الأمريكية نحو مزيد من الوضوح فيما يتعلّق بتايوان. لذلك لم يعد بإمكاننا أن نبني تقييمنا لموقف الولايات المتحدة بشأن تايوان على "الغموض الاستراتيجي".
- في هذا العام، قامت الولايات المتحدة بالعديد من الحيل بشأن قضية تايوان. يبدو أن واشنطن تعتقد أنه مع وضع جدول أعمال سياسي رئيسي في وقت لاحق من هذا العام فإن الصين سوف "تتسامح" مع مثل هذه الحيل أو حتى "تبتلع الفاكهة المرة" في مقابل الاستقرار. ولكن ستُظهر الصين للولايات

المتحدة من خلال إجراءات ملموسة أنها سوف تدافع بقوة عن مصالحها الأساسية في حال انتهاك أي طرف لها.

- تُظهر خطة واشنطن لتعزيز الاستثمار في التكنولوجيا أن الولايات المتحدة قد أدركت تمامًا أن مجالات التكنولوجيا ضرورية للمنافسة المستقبلية بين الصين والولايات المتحدة.
- الهدف من "الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ" (IPEF) هو وضع القواعد وبناء الحواجز لإبقاء الصين خارج السلاسل الصناعية ومجالات التكنولوجيا الفائقة. بعد ذلك، قد يصل الأمر إلى حدّ منع الدول المنضوية تحت "الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ" من المشاركة في المشاريع التي تشمل الشركات والتكنولوجيات الصينية. يجب على الصين أن تظلّ يقظة في مواجهة هذا الاحتمال.

❖ هو شيجين، رئيس التحرير السابق لصحيفة جلوبال تايمز

- لا يمكن التخلّص من عداء النخبة السياسية الأميركية تجاه الصين، ولا شيء يمكننا فعله من المرجح أن يغيّر نظرة واشنطن إلى الصين على أنها "منافس استراتيجي".
- ليس لدى أميركا نفس القدر من القوة والوسائل لقمع الصين كما تعتقد. تتوهم الولايات المتحدة بشكل خاطئ أنها يمكن أن تنفصل عن الصين، فهي لا تستطيع تحمّل الضرر الذاتي الذي قد يترتب على ذلك. لذا فهم ممزقون للغاية، مترددون، وغير متأكّدين عندما يتعلّق الأمر بإجراءات محدّدة لاحتواء الصين.
- يجب على الصين بذل كل الجهود اللازمة لتحقيق الاستقرار في العلاقات الصينية الأميركية وإبطاء تدهورها.
- يجب على الصين أن تضع في اعتبارها السيناريو الأسوأ وأن تعزّز استعدادها لمواجهة مكثّفة مع الولايات المتحدة في حال انتهاك المصالح الأساسية للصين.
- يجب على الصين تعزيز بناء القدرات الخاصة بها، والذي يتضمّن تعزيز ردعها الاستراتيجي ضد الولايات المتحدة. هذه هي الطريقة الأساسية لمنع المتشدّدين في الولايات المتحدة من الانخراط في مغامرة استراتيجية ضدّ الصين.

تركيا وأمن الطاقة الأوروبي

الموضوع

ورقة بحثية صادرة عن "المؤسسة الألمانية للشؤون الأمنية والدولية" بعنوان "تركيا وأمن الطاقة الأوروبي"،
حزيران 2022¹.

خلاصة الدراسة

إن رغبة الاتحاد الأوروبي في تقليل الاعتماد على الغاز الطبيعي وخاصة الغاز الروسي تفتح المجال أمام تركيا للعب دور استراتيجي بالنسبة للاتحاد، ولكن بالرغم من ذلك هناك محدودية لهذا الدور خاصة مع الحصّة المحدودة من الطاقة التي تمرّ عبر تركيا. فهل يمكن أن تصبح تركيا دولة عبور رئيسية لإمدادات الطاقة؟ هناك توجّه واضح في الاتحاد الأوروبي إلى تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري والاتجاه إلى مصادر الطاقة البديلة. كما أن النقاش حول الغاز محتمد داخل الاتحاد الأوروبي بين أولئك الذين يريدون التوقّف عن استخدام الغاز الطبيعي بسرعة وأولئك الذين يريدون الاستمرار بالاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة لعدة عقود مقبلة. لسوء الحظ، يبدو أن الغزو الروسي قد عطّل جميع المناقشات حول الانتقال إلى الطاقة البديلة في أوروبا، ويبدو أن التركيز الآن على كيفية التوقّف بسرعة عن الاعتماد على الطاقة الروسية دون التخلّي عن الأهداف الطموحة لمكافحة تغيّر المناخ.

في عام 2021، استورد الاتحاد الأوروبي حوالي 140 مليار متر مكعب من الغاز عبر خطوط الأنابيب وحوالي 15 مليار متر مكعب على شكل غاز طبيعي مُسال من روسيا. تمثّل هذه الكميّة (155 مليار متر مكعب) حوالي 45 في المئة من واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز وما يقرب من 40 في المئة من إجمالي استهلاك الغاز في أوروبا. يهدف الاتحاد الأوروبي إلى خفض اعتماده على الغاز الروسي بمقدار الثلثين هذا العام ووقف جميع واردات الوقود الأحفوري الروسي بحلول عام 2027. الأمر الذي يجعل تركيا أصلاً ثميناً ودولة مهمّة حيث تربط تركيا أوروبا بالدول الغنية بالغاز مثل أذربيجان وتركمانستان وإيران والعراق، وقد قال أردوغان إن هذه الأزمة ستفتح أبواباً جديدة لتركيا في مجال الطاقة.

¹ https://www.swp-berlin.org/publications/products/comments/2022C38_Turkey_EuropeanEnergySecurity.pdf

تقع تركيا في قلب نظام خطوط أنابيب ممر الغاز الجنوبي (SGC)، الذي يهدف إلى زيادة وتنويع إمدادات الطاقة في أوروبا من خلال جلب موارد الغاز من بحر قزوين إلى الأسواق في أوروبا دون إشراك روسيا. وبهذا المعنى فإن بناء خط أنابيب الغاز العابر للأناضول (TANAP) وخط الأنابيب عبر البحر الأدرياتيكي (TAP) كان بمثابة نقطة تحوّل بالنسبة لتركيا. ومع بداية الغزو الروسي أصبحت إمكانية ربط الغاز الإيراني والتركماني والعراقي بممرّ SGC (عبر TANAP و TAP) وبناء خطوط أنابيب جديدة لهذه المسألة حاجة استراتيجيات حاسمة. ومع ذلك هناك العديد من التحدّيات السياسية والتقنية والمالية والمتعلقة بالبنية التحتية التي يجب التغلّب عليها لتحقيق الهدف الأوروبي.

أذربيجان

تمتلك أذربيجان وتركمانستان احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في تنويع مصادر الغاز الأوروبية، ونتيجة لذلك استثمر الاتحاد الأوروبي الكثير من رأس المال السياسي في شراكته في مجال الطاقة مع تركيا، على الأقلّ منذ عام 2008. اليوم، الغاز الوحيد غير الروسي الذي يصل إلى القارة الأوروبية عبر تركيا هو الغاز الأذري. بدأ نقل الغاز عبر خط TANAP في كانون الأول 2020 وهو الآن ينقل 10 مليارات متر مكعب من الغاز سنويًا إلى أوروبا، ومن المحتمل أن تتضاعف هذه الكمية، مما يعني نقل ما يصل إلى 20 مليار متر مكعب سنويًا. لكن زيادة الطاقة الإنتاجية ستستغرق ما بين 4 إلى 5 سنوات. في الوقت ذاته تستطيع أذربيجان زيادة صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي بما لا يقلّ عن 2 مليار متر مكعب هذا العام وحده. تمتلك أذربيجان أيضًا احتياطات غاز غير مستغلة، ومع المزيد من الاستثمار والوقت يمكنها زيادة إمداداتها إلى أوروبا في المستقبل. ولكن من أجل زيادة الصادرات إلى أوروبا، ستحتاج أذربيجان لبدء مشاريع إنتاج جديدة في مختلف الحقول الأذربيجانية ولكن سيستغرق الأمر بضع سنوات على الأقلّ لزيادة مستويات الإنتاج.

تركمانستان

تصدّر تركمانستان حاليًا كمّيات صغيرة من الغاز إلى إيران. تقوم طهران بعد ذلك ببيع هذه الكمية إلى تركيا وأذربيجان بسعر أعلى. في غضون ذلك تتجه كمّيات أكبر من الصادرات التركمانية إلى الصين. كما أن المحاولات السابقة لتطوير خطوط الأنابيب عبر بحر قزوين قد فشلت، ويرجع ذلك إلى حدّ كبير إلى الخلافات بين الدول الخمس المطلة على بحر قزوين حول الاستخدام المشترك لقاع البحر. كانت أكثر مشاريع خطوط الأنابيب المقترحة طموحًا في أواخر التسعينيات هي خط الأنابيب عبر بحر قزوين (TCP) الذي ينقل الغاز التركماني إلى أذربيجان ثم عبر تركيا إلى أوروبا كوجهة نهائية لها. وفي ظلّ عدم الاتفاق بين الدول المطلة عليه تدرّعت روسيا وإيران بحجج قانونية تتعلّق بخلاف الدول المطلة على بحر قزوين مما أدّى إلى إيقاف المشروع. حُلّ الوضع القانوني لبحر قزوين في نهاية المطاف في عام 2018 باتفاقية أكتاو، التي تُعرف بمعاهدة الوضع القانوني لبحر قزوين. وعلى الرغم من أن الاتفاقية سمحت بتركيب خطوط أنابيب النفط والغاز، فإن

شروط روسيا لا تزال تزيد من تعقيد العملية. علاوة على ذلك، يبدو أن موسكو تسيطر بشكل أكبر على تركمانستان في سياستها المتعلقة بالطاقة مقارنة بأذربيجان، التي تُظهر وضعًا أكثر استقلالية تجاه روسيا، مما يعني أنه سيكون من الصعب الحصول على موافقتها.

إيران

تمتلك إيران بعضًا من أكبر احتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة في العالم ولديها ثاني أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في عام 2020 بعد روسيا. على أن غالبية الغاز الطبيعي الذي تنتجه إيران يُستهلك محليًا لأن طاقات التصدير محدودة. وعلى الرغم من ارتباطها بتركيا عبر خط أنابيب غاز لم تصبح بعد موردًا رئيسيًا حيث تمثل الإمدادات الإيرانية حوالي 10 في المئة من استهلاك الغاز في تركيا. وبسبب العقوبات المفروضة على إيران تباطأ نمو إنتاج الغاز الطبيعي في البلاد ولم تكن قادرة على الحصول على التكنولوجيا اللازمة لتسييل الغاز الطبيعي. إذا نجحت المفاوضات النووية ورفعت العقوبات الأميركية فستكون إيران في وضع جيد لجذب الاستثمار في تطوير قطاع الغاز الطبيعي. وفي نهاية المطاف، إذا تمكنت إيران من جذب دعم المانحين الدوليين لاستكمال مصانع تسييل الغاز التي تُبنى في جنوب البلاد فسيكون من الأفضل لإيران إنتاج الغاز الطبيعي المسال وتصديره مباشرة إلى أوروبا بدلًا من التركيز على أنابيب الغاز، الأمر الذي يتطلب استثمارات ضخمة واتفاقيات شراء طويلة الأجل لن يكون من السهل الحصول عليها من الدول الأوروبية. وبالتالي فإن احتمال وصول الغاز الإيراني إلى أوروبا عبر تركيا ضئيل للغاية على المديين القصير والمتوسط.

الشرق الأوسط

أدى اكتشاف كميات كبيرة من الغاز الطبيعي في تركيا إلى إثارة احتمالية أن تصبح تركيا مصدرًا بديلًا للغاز الروسي للدول الأوروبية. وعلى الرغم من أهمية السوق التركية والموقع الجغرافي لتركيا المناسب لنقل هذا الغاز إلى الأسواق الأوروبية فقد تم استبعاد تركيا حتى الآن من أيّ تعاون متعدد الأطراف في إطار منتدى غاز شرق المتوسط (EMGF). وقد أدى هذا الاستبعاد، إلى جانب مزاعم أنقرة المتضاربة مع اليونان وجمهورية قبرص بشأن الحدود البحرية للبلاد، إلى دفع أنقرة إلى اتخاذ إجراءات تخريبية ضد أنشطة الاستكشاف في المنطقة. في هذا السياق، أدى احتمال تطبيع العلاقات بين "إسرائيل" وتركيا وزيارة الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ إلى تركيا على الفور إلى إحياء النقاش حول مشروع خط أنابيب غاز إسرائيلي تركي محتمل بعد الغزو الروسي لأوكرانيا. وفي عام 2016 ناقش البلدان بالفعل إنشاء خط أنابيب تحت البحر يربط أكبر حقل للغاز الطبيعي في "إسرائيل" - ليفيathan - بتركيا، وبحسب ما ورد كانت هذه المناقشات في مرحلة متقدمة لكن تدهور العلاقات السياسية وظهور الغاز الطبيعي المسال كبديل دفين المشروع. وبعد سنوات من العلاقات المتضاربة يبدو أن "إسرائيل" باتت أكثر حذرًا بشأن جهود أنقرة لتطبيع العلاقات، حيث يوجد العديد من القضايا الخلافية التي يمكن أن تؤثر في العلاقات في أي وقت. وفي مقابلة حديثة أشار نائب وزير الطاقة التركي،

أبارسلان بيرقدار، إلى قرب تركيا من الغاز الإسرائيلي في البحر، وقال إنه سيكون مناسباً لخط أنابيب بطول 550 كيلومتراً إلى الساحل الجنوبي لتركيا لنقل الطاقة إلى تركيا ثم إلى أوروبا. سيكلف بناء خط الأنابيب هذا ما يصل إلى 1.5 مليار يورو، وفقاً لمسؤولين إسرائيليين، مما يجعله أكثر قابلية للتنفيذ من خط أنابيب EastMed الذي يكلف 6 مليارات يورو والمصمم لربط "إسرائيل" بقبرص واليونان وإيطاليا. وتقوم "إسرائيل" حالياً بالفعل بنقل الغاز إلى المنشآت المصرية لتحويل الغاز إلى غاز مسال وشحنه إلى الأسواق العالمية، وهذا يقلل أيضاً من أهمية نقله إلى تركيا للسوق الأوروبية. ومع ذلك، إذا كان هناك احتمال لحل القضية القبرصية أو إمكانية التطبيع السياسي بين أنقرة وجمهورية قبرص، فإن التعاون في مجال الطاقة بين "إسرائيل" و تركيا وجمهورية قبرص يمكن أن يصبح حقيقة واقعة. وفي حالة احتمال وجود إمكانية لاستغلال حقول الغاز القبرصية واللبنانية ودمجها مع الغاز الإسرائيلي، عندئذٍ يمكن أن يصبح خط الأنابيب مرة أخرى خياراً قابلاً للتطبيق.

احتمال ضئيل لأن تصبح تركيا مركزاً لنقل الطاقة

تتمثل مُعضلة الاتحاد الأوروبي في أن بحثه عن بدائل للغاز الروسي يقتصر على المدى القصير. لا تُغيّر الأزمة الحالية التزام الاتحاد بالتحوّل في مصادر الطاقة وتقليل استهلاك الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي بنسبة 30 في المئة بحلول عام 2030 وبنسبة 80 في المئة بحلول عام 2050. ويبدو أن الاتحاد الأوروبي يفضل إمدادات غير مسبوقه من الغاز الطبيعي المسال لضمان أمن إمدادات الغاز على المدى القصير، أي 50 مليار متر مكعب إضافية من الغاز الطبيعي المسال على أساس سنوي من قطر والولايات المتحدة ومصر وغرب إفريقيا. يريد الاتحاد الأوروبي أيضاً تنويع مصادر خطوط الأنابيب الخاصة به أو تعزيزها من دول مثل أذربيجان والجزائر والنرويج لتقليل الاعتماد على روسيا. يستغرق بناء خطوط الأنابيب سنوات بتكلفة مليارات الدولارات، وبالتالي يجب استخدامها لمدة 15 أو 20 عاماً على الأقل، أو حتى لفترة أطول، حتى تكون جديرة بالاهتمام. ويعدّ انعدام الثقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي أيضاً عاملاً مهماً يجب أخذه في الاعتبار عندما يتعلّق الأمر بالمشاريع طويلة الأجل والتعاون الذي يخلق تبعية كبيرة. وقد كانت حصّة روسيا من إجمالي الواردات التركية بنسبة 44.9 في المئة في عام 2021، الأمر الذي يوضح اعتماد تركيا على الغاز الروسي على الرغم من الجهود المبذولة للحدّ من هذا الاعتماد في السنوات الأخيرة. في النهاية، إذا كان الاتحاد الأوروبي سيحقّق على المدى المتوسط هدفه المتمثل في عدم الاعتماد على الغاز الروسي وهدفه طويل الأجل المتمثل في صافي انبعاثات صفرية، فيجب على قادة أوروبا التحلّي بالجرأة وتطوير الطاقة المتجدّدة بمعدّل غير مسبوق. وقد أثبتت التجارب أن الإصرار على التعاون في مجال الطاقة على أساس الوقود الأحفوري، وخاصة الغاز الطبيعي، ليس في مصلحة أوروبا أو تركيا. كلاهما يعتمد على الغاز الطبيعي المستورد. لذلك يجب أن يركّز التعاون على الطاقات المستقبلية، مثل الطاقات المتجدّدة والهيدروجين، مما يعود بالنفع على الجانبين.

واقع الاتفاق الاستراتيجي الجديد بين الولايات المتحدة والسعودية

الموضوع

ورقة صادرة عن "مجلس العلاقات الخارجية" الأميركي، أعدها كلٌّ من ستيفن كوك ومارتن إنديك¹ (حزيران 2022) تدعو إدارة بايدن لإعادة النظر في علاقة واشنطن بالسعودية بالنظر إلى التطورات الحاصلة على الساحة الدولية بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا².

ملخص

ميثاق استراتيجي جديد

نظرًا لكون الانفصال غير مرغوب فيه وعدم موثوقية المصالحة الواقعية، فقد حان الوقت للنظر في إعادة صياغة مفاهيم أكثر جوهرية للتفاهم الأميركي السعودي الأساسي. سيكون جوهر هذا الاتفاق الاستراتيجي الجديد هو الاتفاق على مواجهة التهديد الآتي من إيران. بالنسبة للولايات المتحدة، تبقى إيران المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط. وتمثّل جهودها لامتلاك أسلحة نووية، ودعمها للقوّات التخريبية في جميع أنحاء المنطقة، وطموحاتها المهيمنة والطائفية، تحدّيًا دائمًا لمصالح الولايات المتحدة، في وقت تنشغل فيه الأخيرة بتهديدات أكبر في أماكن أخرى. لذلك تحتاج واشنطن إلى شركاء إقليميين موثوقين وقادرين على تحقيق التوازن ومواجهة طهران. وكما ذكرنا سابقًا، يمكن للمملكة العربية السعودية أن تلعب دورًا مهمًا في هذا الصدد.

¹ ستيفن كوك هو زميل أول لدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا ومدير زمالة الشؤون الدولية لأساتذة العلاقات الدولية في مجلس العلاقات الخارجية. مارتن إنديك هو زميل في مجلس العلاقات الخارجية، عمل كمبعوث خاص للولايات المتحدة للمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية بين تموز 2013 وحزيران 2014. شغل منصب سفير الولايات المتحدة في كيان العدو الإسرائيلي من 1995 إلى 1997 ومرة أخرى من 2000 إلى 2001. عمل كمساعد خاص للرئيس الأسبق بيل كلينتون، وكمدير أول للشرق الأدنى وشؤون جنوب آسيا في مجلس الأمن القومي (1993-1995)، وكمساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأميركية (1997-2000).

² Steven A. Cook and Martin Indyk, "The Case for a New U.S.-Saudi Strategic Compact", Council on Foreign Relations, Council Special Report No. 94, June 2022.

https://cdn.cfr.org/sites/default/files/report_pdf/CFR_CSR94_U.S.-SaudiStrategicCompact.pdf

بالنسبة للسعودية تمثل إيران أيضاً التهديد الرئيسي لمصالحها، ولا سيّما الدفاع عن أراضيها، وحماية مصالحها النفطية، والاستقرار الداخلي لمواطنيها وأصدقائها في العالم العربي السنّي. ومع ذلك يشعر السعوديون بالقلق من أنّ الولايات المتحدة تفضّل التكيّف مع طموحات إيران الإقليمية بدلاً من مواجهتها. إنهم ينظرون إلى "خطة العمل الشاملة المشتركة" الأصليّة على أنّها تعمل على تمكين سياسات إيران العدوانية في المنطقة، ويخشون أن يكون للعودة إلى تلك الصفقة نتيجة مماثلة. في الواقع، مع اقتراب إيران من عتبة الأسلحة النوويّة، أصبح السعوديون يركّزون على الكيفية التي يمكن من خلالها للقدرات النوويّة أن توفر لإيران الحماية لإثارة مشاكل إقليمية أكبر. كما أنّهم قلقون من أنّ التقارب بين الولايات المتحدة وإيران سيمنح الأخيرة من ملء الفراغ الذي يخلفه انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة. وهذا ما يفسّر سبب طرح بن سلمان الفكرة مع مسؤولي إدارة بايدن الذين التقوا به مؤخراً بشأن ضمان أمني مماثل لضمانة منظّمة حلف شمال الأطلسي (الناطو)، حيث يتمّ التعامل مع أيّ هجوم على السعودية على أنّه هجوم على الولايات المتحدة. (طلبت الإمارات ومصر ضمانات أمنية مماثلة). يشير هذا إلى أنّ ولي العهد، على الرغم من غضبه تجاه بايدن، لا يزال مهتماً بتفاهم أمني جديد مع الولايات المتحدة وهو ما يفتح الباب أمام إعادة تصوّر أكثر جوهريّة للعلاقة الأميركية السعودية.

أسس هذا الاتفاق الجديد ستتطلب من الولايات المتحدة الاعتراف بأهميّة السعودية المتزايدة للمصالح الأميركية في الشرق الأوسط، والعواقب التي ستنتج عن هذا الواقع. وستحتاج السعودية إلى الاعتراف بالمسؤوليات التي قد تأتي من الاضطلاع بدور بناءً كركيزة للاستقرار في نظام شرق أوسطي تدعمه الولايات المتحدة. على هذا الأساس، سيحتاج الطرفان إلى التفاوض على حزمة من الخطوات المتبادلة، حيث يلتزم الطرفان بالتزامات متوازنة مع بعضهما البعض. تتطلب المحتويات الدقيقة لهذه الحزمة مفاوضات مفصّلة، ولكن يمكن تحديد العناصر الأساسية. ونظراً لانعدام الثقة الموجود الآن في العلاقة، وصعوبة بعض الخطوات، سيكون من الضروري اعتماد نهج تدريجي، ووضع اللبّات الأساسية أولاً وبناء هيكل أكثر تفصيلاً بمرور الوقت، حيث يوضح كل جانب الالتزام والموثوقية. ومع ذلك، سيكون من المهمّ الاتفاق على خارطة طريق منذ البداية.

ضمانات الأمن الأميركية

للتعامل مع فجوة الموثوقية، ستحتاج الولايات المتحدة إلى الاستعداد لتقديم ضمانات أمنية للسعودية، يمكن أن تأتي في أشكال متنوّعة. إنّ الالتزام بمعاهدة شبيهة بحلف الناتو لاعتبار الهجوم على السعودية هجوماً على الولايات المتحدة يتطلّب ضمانة رسمية يوافق عليها ثلثا أعضاء مجلس الشيوخ. بالنظر إلى مكانة السعودية في الكونغرس فإن ذلك ببساطة غير قابل للتحقيق، حتى لو كان مرغوباً فيه. ومع ذلك، يمكن للولايات المتحدة إعادة التأكيد على التعهّد العام لـ "عقيدة كارتر" لمنع أي محاولة من قبل قوّة معادية

للسيطرة على منطقة الخليج. ويمكنها بعد ذلك الدخول في اتفاقية إطار عمل استراتيجي مع السعودية، كما فعلت مع سنغافورة على سبيل المثال. تنص هذه الاتفاقية على التزام الولايات المتحدة بتعزيز التعاون الدفاعي والأمني الثنائي للتعامل مع التهديدات المشتركة وتعزيز السلام والاستقرار الإقليميين. في حين أن هذا المزيج لا يوفر ضماناً أمنياً، إلا أنه سيُلزم الولايات المتحدة بالحفاظ على توازن ملائم للقوى في المنطقة، وتوفير الوسائل اللازمة للسعودية للدفاع عن نفسها من خلال تعاون دفاعي أوثق مع الولايات المتحدة. يمكن دعم هذه الالتزامات الشفهية من خلال إنشاء آليات استشارية رسمية، وتدريبات عسكرية مشتركة، ودفاعات متكاملة، وغيرها من مظاهر القوة الصارمة للالتزام الأميركي بالأمن السعودي.

إذا تمّ تبرير درجة أعلى من المعاملة بالمثل من خلال السلوك السعودي يمكن للولايات المتحدة أيضاً أن تلتزم بإجراء مشاورات فورية في حالة وجود تهديد أمني عاجل للمملكة والردّ وفقاً لقواعدها الدستورية. من شأن ذلك أن يكون مشابهاً لـ "معاهدة أستراليا ونيوزيلندا وأمن الولايات المتحدة - أنزوس" (وإن كان بدون مصادقة الكونغرس) والإجراءات التشاورية المنصوص عليها في المادة 4 من معاهدة الناتو. يمكن للولايات المتحدة أيضاً أن تستعير من "قانون علاقات تايوان" والالتزام بالتعامل مع أيّ هجوم على السعودية باعتباره تهديداً للسلام والأمن في الخليج و "مصدر قلق بالغ للولايات المتحدة". وبالمثل، يمكن أن يلتزم الرئيس بايدن بتوفير الأسلحة اللازمة لتمكين السعودية من "الاحتفاظ بقدرات كافية للدفاع عن النفس". سيتطلب ذلك بالطبع موافقة الكونغرس، التي لن تكون وشيكة، إلا إذا تمكّنت إدارة بايدن من الإشارة إلى الإجراءات السعودية التي تبرّر ذلك. لا يوفر أيّ من هذه التأكيدات التزاماً صارماً من جانب حلف شمال الأطلسي الذي سيعامل تلقائياً هجوماً على السعودية على أنه هجوم على الولايات المتحدة. من شأن ذلك أن يعتمد على الظروف، ولكن كلما تصرّفت السعودية كحليف موثوق به شعرت الولايات المتحدة بأنها مضطّرة للدفاع عن المملكة. وكلّما كان التعاون الدفاعي أعمق، وقابلية التشغيل البيئي لأنظمة الدفاع أكبر، زادت مصداقية الرادع وزادت احتمالية الردّ العسكري المناسب من أميركا.

إذا انهارت المفاوضات الحالية للعودة إلى الاتفاق النووي واستمرّت إيران في تقدّمها نحو العتبة النووية فستحتاج الولايات المتحدة أيضاً إلى النظر في تمديد مظلتها النووية إلى السعودية، مقابل التزام سعودي بالتخلي عن أيّ استحواذ على القدرة النووية المستقلّة، بما في ذلك التخلي عن تخصيب اليورانيوم. إنّ تزويد السعودية بشكل ما من أشكال المظلة النووية سيمثّل التزاماً بعيد المدى من قبل الولايات المتحدة. ومع ذلك، فقد التزمت الولايات المتحدة بالفعل بمنع إيران من حيازة أسلحة نووية. وكلّما بدا هذا الالتزام موضع شك أصبح الردع الموسّع ضرورياً. قد يكون البديل هو السعودية التي تسعى للحصول على أسلحة نووية خاصة بها، مما يساعد على تأجيل سباق التسلّح النووي في الشرق الأوسط.

الخطوات المتبادلة السعودية

في الوقت الذي ينشغل فيه بايدن بخوض حرب بالوكالة مع روسيا ومواجهة الصين الصاعدة، والأمة مرهقة من الانخراط في حروب في الشرق الأوسط، فإن أي التزام أمني جديد مع حاكم خليجي لا يحظى بشعبية كبيرة في الكونغرس سيكون بمثابة جملٍ ثقيل. لجعل الأمر مُجدياً لإدارة بايدن وقابلاً للتسويق في الكونغرس ولدى الجمهور الأميركي سيحتاج بن سلمان إلى اتخاذ عدّة خطوات متبادلة بمرور الوقت من شأنها أن تُثبت استعداداته للعب دور شريك موثوق.

أولاً، ستحتاج السعودية إلى تقديم التزام رسمي أكثر لفتاكا لاستخدام فائض إنتاجها من النفط لتحقيق الاستقرار في أسعار النفط عند مستويات معقولة. ستتطلب هذه الخطوة منها تغيير اتفاقية حصص إنتاج أوبك + مع روسيا - أو على الأقل عدم تجديدها عندما تنتهي صلاحيتها في أيلول 2022 - وزيادة إنتاجها النفطي لتزويد أوروبا لتخفيف الاعتماد على صادرات النفط الروسية. ستمثل مثل هذه الإجراءات مساهمة إستراتيجية في فعالية العقوبات ضدّ روسيا، مما يؤدي على الفور إلى تحسين مكانة محمد بن سلمان في واشنطن.

ثانياً، ستحتاج الولايات المتحدة إلى التوصل إلى تفاهم مع السعودية بشأن إنهاء حربها في اليمن، إذا لزم الأمر عبر انسحاب أحادي الجانب. أظهر بن سلمان بالفعل استعداداته للتعاون مع قراره في نيسان 2022 بتوقيع هدنة لمدة شهرين مع الحوثيين. وتطلب ذلك موافقة السعودية على رفع جزئي للحصار المفروض على ميناء الحديدة ومطار صنعاء لتسهيل حركة الأشخاص والبضائع. كما استبدل بن سلمان قيادة الحكومة اليمنية بمجلس رئاسي يمكن أن يعزز العملية السياسية لتقاسم السلطة في صنعاء. وقدّم مساعدات إنسانية إضافية ودعمًا ماليًا للنظام المصرفي اليمني. لسوء الحظ، ليس لدى الحوثيين حافز كبير للتعاون في مثل هذه العملية، بينما لا يزالون يعتقدون أنّ بإمكانهم تحقيق مكاسب في ساحة المعركة، ولا يمكن للسعودية أو الولايات المتحدة فعل الكثير لتغيير حساباتهم. ولن يؤدي استئناف حملة القصف السعودي إلا إلى زيادة الأزمة الإنسانية وإذكاء المعارضة في الكونغرس الأميركي. لذلك تحتاج السعودية إلى البدء في التخطيط والتنسيق مع الولايات المتحدة لانسحاب أحادي الجانب من اليمن. سيضع هذا النهج عبء مواصلة الحرب على الحوثيين ويساعد على إنقاذ سُمعة السعودية في الكونغرس الأميركي. كما أنّه سيوفّر مبررًا لتصرّف السعودية دفاعاً عن النفس إذا واصل الحوثيون هجماتهم على الأراضي السعودية. ومن خلال الانسحاب أحادي الجانب سيتجنّب السعوديون الاعتماد على إيران لإلزام الحوثيين، وبالتالي يمنعونها من الحصول على ثمن للقيام بذلك، من شأن استعداد السعودية لإنهاء الحرب بهذه الطريقة أن يوفّر أسباباً إضافية لإدارة بايدن للالتزام بالدفاع عن السعودية، لا سيّما من خلال تزويدها بالأسلحة والتكنولوجيا لمواجهة هجمات الحوثيين بالصواريخ والطائرات بدون طيار وردع العمليات عبر الحدود من اليمن.

ثالثاً، في مقابل التزام أمني أميركي أعمق، سيحتاج بن سلمان إلى اتخاذ المزيد من الخطوات نحو التطبيع مع "إسرائيل" (على سبيل المثال حقوق الطيران، والاتصالات المباشرة، والمشاركة السعودية مع "إسرائيل" في اجتماعات إقليمية، وفتح مكاتب تجارية). وهذا من شأنه أن يساعد في تعزيز الشراكة الاستراتيجية العربية السنّية - الإسرائيلية التي تجسّدت في "اتفاقيات إبراهيم"، وقمة النقب (أذار 2022)، وتعزيز فعاليتها من خلال إضفاء الشرعية على الدور العسكري لـ "إسرائيل" في العالم العربي، وتسهيل التعاون الاستراتيجي ضد التهديد المشترك من إيران. وستكون قدرة السعودية على لعب دور قيادي في هذا التحالف مقيدة بقدراتها العسكرية المحدودة، كما يتجلى في حربها الفاشلة في اليمن وعدم قدرتها على الدفاع عن نفسها ضد هجمات الحوثيين والإيرانيين. من خلال التنسيق مع شركاء إقليميين أكثر قدرة وتشابهاً في التفكير يمكن للسعودية تعويض أوجه القصور العسكرية هذه. القدرات العسكرية المشتركة لمصر و "إسرائيل" والأردن والإمارات مثيرة للإعجاب، وتتعاون هذه الدول بالفعل على نطاق واسع في القضايا الأمنية، بدعم من الولايات المتحدة. إنّ مساهمة السعودية الأساسية في هذه الشراكة العربية - الإسرائيلية المزدهرة سوف تنبع من التأثير الذي تمارسه كواحدة من أكبر منتجي النفط في العالم وكقائد للعالم الإسلامي. بهذه الطريقة، يمكن للسعودية أن تساهم في إطار أمني إقليمي تدعمه الولايات المتحدة قادر على مواجهة إيران ووكلائها والجهات الفاعلة غير الحكومية الأخرى التي تسعى إلى تعطيل النظام الإقليمي الناشئ.

إنّ اتخاذ خطوات هادفة نحو تطبيع العلاقات مع "إسرائيل" من شأنه أيضاً أن يغيّر الطريقة التي ينظر بها العديد من أعضاء الكونغرس من كلا الحزبين إلى السعودية، والذين يعتقدون أنّ تعزيز أمن "إسرائيل" ورفاهيتها يخدم المصالح الأميركية.

ومع ذلك فإن استعداد السعودية لتجاوز موقفها الحالي تجاه "إسرائيل" سوف يتطلب إحراز تقدّم في حلّ الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. بالنسبة لـ "إسرائيل"، السعودية هي جوهرة التاج في عملية التطبيع. يمكن للولايات المتحدة استخدام الاستعداد السعودي لاتخاذ خطوات لتطبيع العلاقات لتشجيع "إسرائيل" على اتخاذ خطوات متبادلة تجاه الفلسطينيين، مثل تجميد النشاط الاستيطاني خارج الجدار والتنازل عن المزيد من أراضي الضفة الغربية لصالح السيطرة الفلسطينية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد بشكل تدريجي في إعادة بناء الثقة وتوفير الدعم، كأساس لمفاوضات الوضع النهائي في نهاية المطاف. إنّ المشاركة السعودية العلنية في هذا الجهد، إلى جانب مصر والأردن، يمكن أن تفعل الكثير للمساهمة في التسويات النهائية اللازمة لحلّ الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

أخيراً، إذا أراد بايدن التغلّب على اشمئزازه من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال حكم بن سلمان الفعلي والترحيب به في المكتب البيضاوي، فإن على ولي العهد أن يوضح أنه يتحمّل مسؤولية مقتل خاشقجي، ويحضر كل المتورّطين بشكل مباشر أمام العدالة، ويضمن عدم تكرار مثل هذه الأعمال المشؤمة.

سيحتاج أيضًا إلى الاستمرار في تقييد المؤسسة الدينية في البلاد، وتقييد صلاحيات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومنح المرأة حقوقًا متساوية، وتعزيز صورة إصلاحية شاملة ومتسامحة عن الإسلام دوليًا.

الخلاصة

مع تركيز الولايات المتحدة الآن على حرب بالوكالة مع روسيا في أوكرانيا وصعود الصين في آسيا يمكن لبايدن وبن سلمان أن يسلكا الطريق السهل ويواصلًا طريقيهما المنفصلين، والتعامل مع أسعار النفط المرتفعة من جانب ومع تزايد الأخطار في الجوار دون الاعتماد على بعضهما البعض. أو يمكنهما العودة إلى الاتفاق الواقعي الذي نجح في العقود الخمسة الأولى من العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية، على الرغم من أن هذا النهج لم يكن مستدامًا بمرور الوقت، والتكاليف التي تتحملها الولايات المتحدة، في حالة فشلها مرة أخرى، قد تصبح باهظة. في كلتا الحالتين، ستسعى القوى الخارجية لملء الفراغ الذي ستتركه الولايات المتحدة في الخليج، وستزيد إيران من جهودها لتأكيد هيمنتها على العالم العربي، وقد ينطلق سباق تسلح نووي في الشرق الأوسط المضطرب. السعودية أيضًا لن تكون أكثر أمانًا إذا تكشف هذا السيناريو. إن المخاطر والتكاليف المرتبطة بهذين البديلين التي يتحملها كلا الجانبين تجعل من الضروري التفكير في طريقة ثالثة للتفاوض بشأن عملية متبادلة للتقارب الاستراتيجي.

من المسلم به أن مثل هذا الجهد هو مهمة شاقة تتطلب التزامًا متبادلًا وجدية متواصلة من كلا الجانبين. في الوقت الذي تكون فيه أميركا منشغلة في مكان آخر، يبدو تبني التزام أمني جديد في الشرق الأوسط وكأنه رفض للجهود الحزبية التي بذلها الرؤساء الثلاثة الأخيرين لإنهاء مشاركة أميركا في صراعات الشرق الأوسط. ومع ذلك، فبدون دعم الولايات المتحدة لنظام شرق أوسطي أكثر استقرارًا سيتم جرّ الولايات المتحدة مرة أخرى إلى صراعات هناك في وقت أقرب مما يتخيّله الأميركيون الذين أنهكتهم الحرب، لأن الأحداث في الشرق الأوسط تؤثر بشكل مباشر على المصالح الأمنية الأميركية. علاوة على ذلك، خلقت الأزمة في أوكرانيا والبرنامج النووي الإيراني المتطور حالة أصبح فيها من الممكن التفكير في إجراء تعديلات كبيرة وضرورية على العلاقات الأميركية السعودية لا سيّما بالنظر إلى الفوائد الفورية المحتملة، مثل فتح حنفية النفط السعودية وتخفيف الضغط في سوق النفط. سيتعين على السعودية أيضًا تقديم تضحيات صعبة لتحقيق الاتفاق الجديد، وكسر - أو على الأقل عدم تجديد - اتفاقية الحصص مع روسيا والعودة إلى الفلك الأميركي بكل ما قد يعنيه ذلك لسياساتها الحالية في الداخل والخارج. مع ذلك، لإدارة الأزمات المتعددة لهذه الحقبة في الشرق الأوسط وخارجه، تحتاج الولايات المتحدة إلى شريك سعودي مسؤول، والسعودية بحاجة إلى شريك أميركي موثوق. بعد سبعة وسبعين عامًا من لقاء الرئيس روزفلت بالملك عبد العزيز، حان الوقت للولايات المتحدة والسعودية لتأمين مستقبل علاقتهما من خلال محاولة تحقيق ميثاق استراتيجي جديد للقرن الواحد والعشرين.

مواقف الرئيسين الروسي والصيني في قمة البريكس

الموضوع

استضافت الصين عبر تقنية الفيديو أعمال القمة الـ 14 لدول البريكس (روسيا، الصين، الهند، البرازيل، جنوب أفريقيا) وذلك يومي 22 و23 حزيران 2022. وكانت كلمات لقادة الدول المشاركة في ما يلي أبرز المواقف الواردة في كلمتي الرئيسين الروسي والصيني.

أبرز المواقف

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين:

- يمثل المشاركون في منتدى أعمال البريكس مصالح جزء مهم وأكثر ديناميكية من المجتمع الاقتصادي الدولي.
- تضم بلداننا أكثر من 3 مليارات نسمة، وتمثل مجتمعة حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و20 في المئة من التجارة وحوالي 25 في المئة من الاستثمارات المباشرة، في حين أن إجمالي الاحتياطيات لدى دول البريكس (اعتبارًا من بداية عام 2022) يبلغ حوالي 35 في المئة من الاحتياطيات العالمية.
- يضطرّ رواد الأعمال في بلداننا إلى تطوير أعمالهم في بيئة مليئة بالتحديات عندما يتجاهل الشركاء الغربيون المبادئ الأساسية لاقتصاد السوق والتجارة الحرة وحرمة الملكية الخاصة. الغرب يتبع، في الواقع، مسارًا اقتصاديًا كليًا غير مسؤول، بما في ذلك طباعة العملات غير المنضبطة وتراكم الديون غير المضمونة.
- يجري اليوم إدخال المزيد والمزيد من العقوبات ذات الدوافع السياسية بشكل مستمر، وكذلك تعزيز آليات ممارسة الضغط على المنافسين.
- هناك تدمير متعمد لعلاقات التعاون. تم تدمير سلاسل النقل والخدمات اللوجستية. وكل هذا مخالف للحسّ السليم والمنطق الاقتصادي، فهو يقوّض المصالح التجارية على نطاق عالمي، ويؤثر سلبيًا على رفاهية الناس في جميع البلدان.
- في الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام زادت التجارة بين الاتحاد الروسي ودول البريكس بنسبة 38 في المئة - ووصلت إلى 45 مليار دولار أمريكي.
- كُتفت الاتصالات بين دوائر الأعمال الروسية ومجتمع الأعمال في دول البريكس. المفاوضات جارية لفتح سلسلة متاجر هندية في روسيا، وزيادة حصة السيارات والمعدّات والأجهزة الصينية في سوقنا. كما أن

وجود الشركات الروسية في دول البريكس أخذ في الازدياد. كانت هناك زيادة ملحوظة في صادرات النفط الروسي إلى الصين والهند.

- تعمل شركات تكنولوجيا المعلومات الروسية على توسيع أنشطتها في الهند وجنوب إفريقيا، وتتيح أقمارنا الصناعية البث التلفزيوني لما يصل إلى 40 مليون من سكان البرازيل.
- جنبًا إلى جنب مع شركاء بريكس، نعمل على تطوير آليات بديلة موثوقة للدفعات الدولية. نظام المراسلة المالية الروسي مفتوح للاتصال بنوك دول البريكس. ونظام الدفع الروسي MIR يوسع وجوده. ونقوم باستكشاف إمكانية إنشاء عملة احتياطي دولية على أساس سلّة عملات البريكس.
- نحن نشرك بنشاط في إعادة توجيه التدفقات التجارية واتصالاتنا الاقتصادية الخارجية إلى شركاء دوليين موثوق بهم، وقبل كل شيء، دول البريكس.

الرئيس الصيني شي جين بينغ

- تتشابك وتتفاعل آثار التغيرات غير المسبوقة في العالم منذ مئة سنة وجائحة القرن، حيث تظهر التحديات الأمنية المختلفة بلا نهاية، وتتعرّض عملية التعافي الاقتصادي العالمي، وتتعرّض التنمية العالمية لانتكاسات كبيرة. إلى أين سيتجه العالم؟ إلى السلام أم إلى الحرب؟ إلى التنمية أم إلى الانكماش؟ إلى الانفتاح أم إلى الانغلاق؟ إلى التعاون أم إلى المواجهة؟ هذا هو سؤال العصر المطروح علينا.
- يتعيّن علينا بذل جهود مشتركة للحفاظ على السلام والاستقرار في العالم عبر التضامن والتعاون. أثبت التاريخ المؤلم أن الهيمنة وسياسة التكتلات والمواجهة بين المعسكرات لن تأتي بالسلام والأمن، بل ستؤدّي إلى حروب وصراعات. أما الأزمة الأوكرانية الجارية فقد دقت جرس الإنذار مرّة أخرى للعالم: الانغماس في موقع القوّة وتوسيع التحالف العسكري والسعي وراء الأمن الذاتي على حساب أمن الدول الأخرى أمر سيؤدي حتمًا إلى مأزق أمني.
- طرحت مؤخرًا مبادرة الأمن العالمي، التي تدعو كافة دول العالم إلى التمسك بمفهوم الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام والتمسك باحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها والتمسك بالالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتمسك بالاهتمام بالمهموم الأمنية المعقولة لكافة الدول والتمسك بإيجاد حلول سلمية للخلافات والنزاعات بين الدول من خلال الحوار والتشاور والتمسك بحماية الأمن في المجالات التقليدية وغير التقليدية بشكل منسق.
- يجب على المجتمع الدولي أن ينبذ اللعبة الصفرية، ويعارض سويًا الهيمنة وسياسة القوّة، ويبني نوعًا جديدًا من العلاقات الدولية على أساس الاحترام المتبادل والعدالة والإنصاف والتعاون والكسب المشترك، ويكرّس الوعي بمجتمع المستقبل المشترك الذي يتميّز بتقاسم السراء والضراء، حتى يسطع نور السلام على العالم.
- يتعيّن علينا بذل جهود مشتركة لتعزيز التنمية المستدامة في العالم عبر التآزر والتساند. تعدّ التنمية مفتاحًا لحلّ المُعضلات المختلفة وتحقيق السعادة للشعوب. في الوقت الراهن، تتعرّض عملية التنمية العالمية

لصدّات شديدة، وتقلّ القوّة الدافعة للتعاون الإنمائي الدولي، وتزداد الفجوة التنموية القائمة بين الجنوب والشمال في الاتساع، وتعرّضت أجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة لضربات شديدة في تنفيذها على المستوى العالمي. ويواجه السكان البالغ عددهم 1.2 مليار نسمة من قرابة 70 دولة في العالم أزمات الجائحة والغذاء والطاقة والمديونية، الأمر الذي قد يشطب الإنجازات العالمية التي تحققت في الحدّ من الفقر خلال العقود الماضية.

- يتعيّن علينا بذل جهود مشتركة لتحقيق التعاون والكسب المشترك بروح الفريق الواحد. يجب على الدول المتقدّمة الرئيسية أن تنتهج سياسات اقتصادية مسؤولة تبادلياً للتداعيات السلبية الناتجة عن سياساتها المعنيّة على الدول الأخرى أو تشكيل صدمات كبيرة على الدول النامية. لقد أثبتت الحقائق مرارًا وتكرارًا أنّ العقوبات تُعتبر سيفًا ذا حدّين، وأنّ تسييس الاقتصاد العالمي واستخدامه كأداة وسلاح وفرض العقوبات العشوائية باستغلال الموقع القيادي في النظامين المالي والنقدي الدوليين، الأمر الذي سيضرّ في نهاية المطاف بكافة الأطراف ويلحق أضرارًا بشعوب العالم.
- يتعيّن علينا بذل جهود مشتركة لتوسيع الانفتاح والاندماج عبر التسامح والشمول. العولمة الاقتصادية العالمية تعرّضت في الفترة الماضية لـ "الرياح المعاكسة والتيار المعاكس" حيث تنوي بعض الدول "فكّ الارتباط وقطع السلاسل" وبناء "فناء صغير محاط بجدار عالٍ". بما أنّ العولمة الاقتصادية مطلب موضوعي لتطوّر القوّة الإنتاجية، إضافة إلى كونها تيارًا تاريخيًا لا يقاوم، فإنّ الذي يعاكس تيار التاريخ ويحاول قطع طريق الآخرين سيجد طريقه مسدودًا في نهاية المطاف.
- سنعقد في النصف الثاني من العام الجاري المؤتمر الوطني الـ 20 للحزب الشيوعي الصيني، وسنرسم فيه الخطوط العريضة لتطوّر الصين في المرحلة القادمة. ستعمل الصين على تطبيق المفهوم الجديد للتنمية وإقامة المعادلة الجديدة للتنمية انطلاقًا من ميزة المرحلة الجديدة للتنمية، وتبذل جهودًا لتحقيق التنمية العالية الجودة. وهي ستواصل تطوير بيئة تجارية تقوم على قواعد السوق والقانون والمعايير الدولية.
- في الوقت الراهن، دخل تعاون البريكس مرحلة جديدة للتنمية العالية الجودة. يجب رفع مستوى التعاون فيما بين دول البريكس في مجالات التجارة والاستثمار والمالية للاستفادة من مزايا التكامل بين هذه الدول في الهياكل الصناعية والموارد والإمكانيات، وتوسيع التعاون في مجالات التجارة الإلكترونية العابرة للحدود والخدمات اللوجستية والعملات المحليّة والتصنيف الائتماني، والحفاظ على أمن سلاسل الصناعة والإمداد وانسيابها.
- يجب المشاركة النشطة في بناء شراكة البريكس حول ثورة صناعية جديدة، وتعزيز التعاون في مجالات الاقتصاد الرقمي والتصنيع الذكي والطاقة النظيفة والتقنية المنخفضة الكربون، ومساعدة هذه الدول في تحوّل الهيكل الصناعي والارتقاء بمستواه. كما يجب تعميق التعاون في مجالات الطاقة والغذاء والبنية التحتية والتدريب المهنية والوفاء بالمسؤولية الاجتماعية، بما يجعل شعوبنا تستفيد من مزيد من نتائج التنمية بشكل أكثر إنصافًا.